

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٤٢٤

الجمعة، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أدوم	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد إلي إيلا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

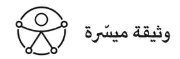
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1843831 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

ينضم السيد غريفيث إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من عمان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): أقف أمام مجلس الأمن اليوم ولدي بعض الأنباء السارة ورسالة تبعث على الأمل. فبعد عامين ونصف العام من الفرص الضائعة، أعتقد أنه من الإنصاف القول بأن العملية السياسية الرامية للتوصل إلى حل شامل للنزاع في اليمن قد استؤنفت أخيرا. وخلال مشاوراتنا في السويد هذا الأسبوع، توصل الأطراف في النزاع إلى العديد من الاتفاقات، التي أدرجت في إعلان ستكهولم، الذي دخل حيز النفاذ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر بعد نشر الوثائق. هذا ليس بالإنجاز الهين، وقدتسنى تحقيقه، أساسا، بفضل التزام الأطراف. والفضل يرجع إليها. لقد أثار تفانيها إعجابي الشديد: فجميعها قدمت تنازلات وانخرط كافة، بعمق وإسهاب، بشكل مكثف وبحسن نية. لقد شهدت مشاورات الأسبوع الماضي ”أعلى مستوى من التفاعل بين الأطراف شهدته على الإطلاق مشاورات بشأن اليمن“، على نحو ما قال ممثلو مختلف الأطراف التي سمعناها خلال الأسبوع الذي كنا فيه هناك.

وأنا متأكد من أن جميع أعضاء المجلس يشاطرونني خالص الامتنان لحكومة السويد على استضافتها لنا. كان السفير أولوف سكوغ وزملاؤه يفهمون أكثر من أي منا ما يلزم لكي تكلل المشاورات بالنجاح. وأنا أعلم أن هذا الشعور تشاطره جميع الحاضرين، بمن فيهم قادة كلا الوفدين، ونحن نشكرهم.

بالنسبة لأعضاء المجلس وأعضاء المجتمع الدولي، فإن السويد تمثل نجاحا لهم أيضا. ما كانت الاتفاقات التي تم التوصل إليها لتتحقق لولا مستوى الدعم غير العادي من قادة العالم.

وأنا بالتأكيد أشعر بأنني محظوظ إذ تمكنت من الاعتماد عليهم. وأنا ممتن لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، الذي أبدى دعمه الشخصي للعملية في هذه الأوقات الحيوية وللاتفاقات التي تفاوضنا عليها في السويد.

وأود أن أعرب عن امتناني للرئيس عبد ربه منصور هادي منصور، الذي تابع مفاوضاتنا عن كثب، وعاد إلى الرياض خلال العملية وكانت مشاركته عنصرا أساسيا في جميع الملفات. وكان الرئيس هادي نفسه هو الذي أكد شخصيا للأمين العام صباح أمس، موافقته على مختلف المقترحات المعروضة علينا، نيابة عن وفد بلده.

كما انني اشعر بالامتنان لزعيم حركة أنصار الله، عبد الملك الحوثي، الذي أبدى التزامه بإحراز تقدم في المحادثات طوال المشاورات. وأفهم أنه كان على اتصال دائم مع وفده. وكانت مهمة رئيسي الوفدين، وزير الخارجية خالد اليماني والمتحدث محمد عبد السلام، صعبة للغاية، كما هو الحال في العادة.

لكنهما قادا وفديهما بكفاءة مهنية وانضباط ومثابرة. ولم تكن تلك عملية سهلة، لكنني أشكرهما كليهما على أدائهما المتميز.

وأود أيضا أن أشكر وزير الخارجية جيريمي هنت، الذي، كما يعلم أعضاء المجلس، قام بالأمس تحديد بزيارة خاطفة إلى المحادثات في مرحلة حاسمة.

ولم تكن هذه النتيجة لتتحقق لولا الدعم الكبير والترتيبات اللوجستية لإجراء المحادثات، وعلى وجه الخصوص من سلطنة عمان ودولة الكويت والتحالف الذي تقوده السعودية.

أخيرا، ولكن قطعا ليس آخرا، اسمحوا لي أن أسجل هنا شكري الشخصي للدور القيادي الذي اضطلع به الأمين العام. وكما قلت للمجلس من قبل، فإن السيد غوتيريش على دراية كبيرة بالمسائل المتعلقة باليمن ويبقينا جميعنا مركزين بشكل كبير. وكنا على اتصال مُتَكَرِر خلال الأسبوعين الماضيين على وجه الخصوص. إن الاجتماع الذي عقده مع ولي العهد السعودي في مؤتمر قمة مجموعة الـ ٢٠ في بوينس آيرس، قد ضمّن في اللحظة الأخيرة إصدار التصاريح الضرورية لنقل الـ ٥٠ مصابا من صنعاء إلى مسقط قبل يومين فقط من المشاورات. لقد خصص وقتا من جدول أعماله المزدحم دوما في أوروبا للقيام بزيارة لاحقة للمشاورات نفسها في السويد من ليلة الأربعاء إلى ليلة الخميس، لتلك الساعات الحيوية الأربع والعشرين الأخيرة، التي كان من الواضح أنها مفيده للتوصل إلى الاتفاقات. وبطبيعة الحال، إنني في غاية الامتنان على دوره القيادي.

ماذا حققنا بالضبط؟ أولا، لكيلا ننسى، حضر كلا الطرفين في الوقت المحدد. وقد فعلت حكومة اليمن ذلك من قبل، ولكن انضم إليها الآن وفد من صنعاء، وهذا ليس بالإنجاز الهين، نظرا لما حدث في السابق. ويمكن للعديد من الناس والحكومات أن يعزوا الفضل لهم في ذلك، وقد سبق أن أعربت عن شكري لهم. غير أنني ممتن أيضا للوفدين على وصولهما مستعدين للعمل.

وانطوت المناقشات في السويد على ثمانية أيام من العمل الشاق. وتم عقد الاجتماعات في موعدها بدقة. وعمل الطرفان يوميا بشأن النصوص، فضلا عن المبادئ. وما بدأ كاجتماعات ذات طابع رسمي أصبح، مع مرور الوقت، حوارا حقيقيا بين الأشخاص من الجانبين، الذين يعرفون بعضهم البعض ويسعون إلى الاتفاق بدلا من الاختلاف. ولا أريد أن أبالغ في مستوى الثقة التي تم التوصل إليه بين الجانبين في المرة الأولى، لكنهم أنجزوا العمل معا بروح طيبة دائما تقريبا. ولكن أكثر من مجرد الحضور، بطبيعة الحال، كان هناك مجموعة من الاتفاقات التي تم التوصل إليها – وتم نشر تفاصيلها جميعا وهي متاحة لأعضاء المجلس. ما هي هذه الاتفاقات؟

أولا، والأهم، اتفق الطرفان أخيرا على إنهاء المعارك في الحديدة. فلعدة أشهر، دعا المجلس إلى مثل هذا الاتفاق، وأعتقد أنه توصلنا إليه الآن. ودخل حيز النفاذ عند نشر تلك الأوراق في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وتشمل انسحابات تدريجية، لكن متبادلة وسريعة، للقوات من موانئ الحديدة الثلاثة والمدينة. وسيتحقق ذلك في سياق وقف إطلاق النار على صعيد المحافظات.

وقد طُلب إلى الأمم المتحدة رصد امتثال الطرفين لتلك الالتزامات. وأن واثق من أن المجلس يرغب في معالجة هذا الشرط. إن وضع نظام رصد قوي ووافٍ بالغرض ليس ضروريا فحسب، لكن أيضا تمس الحاجة إليه، وأخبرنا الطرفان بأنهما يرحبان به ترحيبا حارا، وفي الواقع يعولان عليه. وبناء على تعليمات من الأمين العام، الذي تكلم نفسه من السويد، أفهم أن الإدارات المعنية في نيويورك وفي أماكن أخرى تنشط بالفعل في التخطيط للنشر العاجل، مع مراعاة قرارات المجلس.

أود أن أضيف أيضا أنني تكلمت بعد ظهر اليوم تحديدا مع الجنرال باتريك كاميرت، الذي أثق أن جميع أعضاء المجلس بعرفونه لإنجازاته الاستثنائية. وقد تحلى بصدر رحب عن

مسؤولياته الأخرى لقيادة عنصر الرصد في الاتفاق. ونأمل أن نراه هنا في المنطقة في منتصف الأسبوع المقبل. فالوجود في الميدان في القريب العاجل يشكل جزءا أساسيا من الثقة التي يتعين أن تقترن بتنفيذ الاتفاق.

لقد كانت الحديدة محور اهتمام المجتمع الدولي هذا العام لسبب - لا لمجرد أنها مركز ثقل النزاع، فحسب، بل لأنها تشكل شريان حيوي،كما سيذكرنا به اليوم بلا شك مارك لوكوك، للبرنامج الإنساني التي يعتمد عليها ملايين اليمنيين. إن الاحتمالات المروعة لحدوث مجاعة، التي ذكرنا بها السيد لوكوك، جعلت من إيجاد حل للحديده ونزوعها إلى المعركة، أمرا ملحا وضروريا.

ولهذا السبب، فإن الطابع الدقيق لتصميم عمليات الانسحاب المتفق عليها تتمحور حول الاحتياجات والمتطلبات الإنسانية. ولذلك، فإن تمكين الأمم المتحدة من القيام بدور ريادي في الموانئ، كخطوة أولى، يعد استجابة حيوية لتلك الاحتياجات الإنسانية. ونأمل أن يتحقق ذلك في غضون أيام. وستضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي في دعم مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية في الإدارة وعمليات التفتيش في موانيء الحديدة وصليف ورأس عيسى، والتي ستشمل تعزيز أنشطة الرصد من قبل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش. لقد وضع فريق الأمم المتحدة القطري بقيادة زميلتي وصديقتي ليز غراند، خطة للحصول على دعم محدد للميناء من الدول الأعضاء. وكانت ليز وزملاؤها في الوكالة جزءاً أساسيا في عملية صياغة الاتفاقات المتعلقة بالحديده، وقد رافقنا اثنان من زملائها طوال المحادثات في السويد. إنني في غاية الامتنان لها ولهما على حضورهما. وسوف يؤديان دورا رياديا في الجوانب المدنية من الاتفاق.

ولكني أود أن أشدد على أحد الجوانب الهامة لاتفاق الحديدة. وهو جانب ناشز. وعَنْ سابِقِ تَصَوُّرٍ، لا يقصد أن تشكل الترتيبات المتفق عليها، لا سيما فيما يتعلق بالحوكمة، والترتيبات المؤقتة للحكم، في الحديدة، أي سابقة في المستقبل. إنها محدده زمنيا. وهي لا تضفي أي شعور جديد بالمشروعية أو السيادة. إنها ترتيبات إنسانية مؤقتة من أجل إنقاذ الأرواح، ونأمل أن تعكس مسار الحرب نحو السلام.

كما توصل الطرفان إلى تفاهم متبادل لتخفيف الحالة في تعز، مع إمكانية فتح ممرات إنسانية للسماح بالمرور الآمن للبضائع والأشخاص عبر الخطوط الأمامية، وخفض حدة القتال في المحافظة ونشر عمليات إزالة الألغام. ووافقت الأطراف المجتمعة في السويد على إنشاء لجنة مشتركة فيما بينها تحت قيادة الأمم المتحدة لضمان إجراء مفاوضات بشأن الاتفاقات الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف في أقرب وقت ممكن. ونأمل أن تجتمع اللجنة قريبا وأن تتفق على خطة لمنح سكان تعز فرصة لالتقاط الأنفاس من الأوضاع التي عانوا منها لسنوات عديدة.

وقبل الوصول إلى السويد، اتفق الطرفان بالفعل، في أول اتفاقية بينهما في سياق النزاع بأكمله، على إنشاء لجنه مشتركة من أجل تقديم خطة للإفراج المتبادل عن جميع السجناء.

وكما قلت للمجلس من قبل، فقد كان هذا التنبيه الأول لي حينما توليت هذه المسؤوليات من جانب الرئيس هادي منصور، الذي ناشد الأمم المتحدة التركيز على الإفراج عن السجناء، الذي تبدو أهمية طابعه الإنساني واضحة للغاية. إن اللجنة، التي أنشئت، اجتمعت مرارا وتكرارا في السويد، مع تبادل الجانبين لقوائم تضم ما يصل إلى ١٥ ٠٠٠ من السجناء. وكان اللجنة محظوظة للغاية لحصولها على الدعم الكامل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومن مشاركتها وتواجدها في السويد. ونأمل، بقيادة لجنة الصليب الأحمر الدولية، بإجراء عملية تبادل جماعي في موعد مبكر في منتصف كانون الثاني/يناير، لعدد يصل إلى ٤ ٠٠٠ من السجناء المفرج عنهم وتمكنهم من العودة إلى أسرهم.

إننا لم نتوصل إلى اتفاق بشأن جميع البنود التي كانت مطروحة على الطاولة في السويد. ولم نتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن فتح مطار صنعاء، ولم نتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير اللازمة لتحسين العمليات والوصول إلى البنك المركزي اليمني كشرط لدفع الرواتب الكاملة لجميع موظفي الخدمة المدنية. ومع ذلك، فإننا سنواصل العمل مع الأطراف في فترة ما بين الدورات سعيا للتوصل إلى اتفاق بشأن تلك المسائل. وأخيرا، ولكن ليس آخرا، اتفقت الأطراف على الاجتماع مجددا في نهاية كانون الثاني/يناير. وكانت هذه نقطة خاصة أثارها الأمين العام مع الرئيس هادي منصور حينما تكلما بالأمس.

وفي السويد، ناقشت الأطراف أخيرا إطار العمل الذي قدمته، وقدمت عناصره إلى المجلس في حزيران/يونية. إن المبدأ الأساسي لذلك الإطار، الذي يستند إلى ثلاث مرجعيات – مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذ المبادرة، ومقررات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، هو استعادة مؤسسات الدولة واحتكار الدولة للقوة لتوفير مستقبل سياسي واضح لجميع الأطراف ولجميع من لهم رأي في تسوية هذا النزاع، بل وإعادة اليمن إلى دولة تمارس السياسة المدنية وتنعم السلام.

واتفقت الأطراف على مناقشة هذا الإطار في الجولة المقبلة للمشاورات – ومن الناحية المثالية، وكما ذكرت، قبل نهاية كانون الثاني/يناير. وأشعر بكثير من التشجيع من هذا الالتزام. ومن دواعي سروري الكبير الردود الإيجابية عموما للأطراف في هذا الإطار. وأعتقد أن من الإنصاف القول إن أنصار الله على اتفاق مع الاتجاه العام لجميع عناصر الإطار. ولدى حكومة اليمن بعض التحفظات، التي أتفهمها كثير واحترامها. وستكون الخطوة المقبلة النظر الجدي في الوثيقة وما يترتب عليها من آثار. وبهذه الطريقة، نأمل أن ننتقل من الموضوع الإنساني بشكل أساسي المتعلق بالسويد إلى نظر جدي أول في المسائل التي يلزم تناولها بين هذه الأطراف إذا أريد في النهاية التوصل إلى تسوية النزاع في اليمن.

إنني أمثل أمام المجلس اليوم مع دعوة إلى توخي الحذر. لقد كانت إنجازاتنا الجماعية في هذا الأسبوع – وآمل أن يوافق أعضاء المجلس – خطوة هامة إلى الأمام، ولكن ما ينتظرنا مهمة شاقة. وكما هو الحال دائما في سياق تلك المفاوضات، فإن المرء لا يدرك في نهاية المفاوضات سوى أن العمل الجاد على وشك أن يبدأ.

ويسألنا الناس عما إذا كان بوسعنا أن نثق بتنفيذ الأطراف للاتفاقات التي أبرموها معا في السويد. ولا شك أن لدينا جمعا آراء مختلفة بشأن هذه المسألة. ورأيي الخاص هو أن هذا الأمر لا يتعلق بما إذا كان بوسعنا أن نثق ببعضنا البعض بشأن هذا الالتزام أو ذاك. فهذا الأمر يتعلق بمساعدة كلا الطرفين على تحقيق ذلك، والإبلاغ عن نجاحهما والإشارة إلى المجالات التي قصرا فيها عن تحقيق ذلك. ولذلك، فإن التحقق أمر رئيسي لبناء الثقة. إنني شخصيا آمل أن يضطلع المجلس بدور في إبقاء الانتباه الدولي مركزا على تفاصيل تنفيذ هذه الاتفاقات.

وفي ضوء ذلك، يمكنني أيضا أن أؤكد على البيانات العامة والخاصة المقدمة إلى الأمين العام من جميع المشاركين في تلك المشاورات التي تعد بأنها لن تظل مجرد حبر على ورق. ونحن نصدق هذه البيانات. وثمة سبب يدعونا إلى تصديقها، ونأمل جميعا أن نرى تجسيد وعودهم في الأيام المقبلة.

وقبل المشاورات، سألني كلا الجانبين عما إذا كان الجانب الآخر جادا. وهذه إشارة متكررة في سياق النزاع في اليمن، ولكن، بصراحة، لم أكن متأكدا حقا حتى قبل أسبوعين تقريبا. أما اليوم، فإنني أشعر بمزيد من الثقة. ولكن، الأكثر من ذلك، أن ما أظهرته السويد كل يوم هو وجود توافق دولي مطلق على ضرورة إحراز تقدم وعلى الاقتراح البسيط الذي مفاده أن الحل

السياسي وحده هو الذي يمكن أن يحل هذا النزاع. وكان من بيننا في السويد ممثلو الحكومات المعتمدة لدى حكومة اليمن. وكان معنا سفراء هذه الحكومات. وهم على اتصال يومي مع الطرفين – وللأعضاء الدائمين في المجلس وجود بارز للغاية بينهم. فلولا مساعدتهم، لما كنا بلغنا إلى النقطة التي وصلنا إليها اليوم. واكتسى هذا الشعور بتوافق الآراء الدولي والالتزام أهمية بالغة ليس للأطراف في السويد فحسب، ولكن من الواضح أيضا للشعب في اليمن، الذي يجد بعض البوادر الصغيرة للأمل في المستقبل.

وكما قال وزير الخارجية السويدي للصحافة في ختام تلك المشاورات، إنه لم يعد بالإمكان اعتبار اليمن حربا منسية. ويمكننا الآن أن نبدأ الأمل بمسار يمكن أن يفضي إلى إنهاء هذه الحرب في وقت مبكر.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أسبوعين في اليمن، حصلت على لمحة لما تكون عليه الحياة في أسوأ أزمة إنسانية في العالم. وتكلمت مع الأسر التي فرت من أعمال العنف التي كانت مستعرة في مجتمعاتها المحلية، وكان بعضها يعيش لأعوام تحت غطاء بلاستيكي. واجتمعت مع أمهات شابات هرعن بصورة يائسة إلى المستشفيات مع الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية. وبالنسبة للبعض، كانت تلك زيارتهم الثانية أو الثالثة أو حتى الرابعة، لأنه ليس بوسع الأسر أن تتحمل تكلفة الغذاء أو الدواء اللازم لإبقاء أطفالها أصحاء حالما أخرجوا من المستشفى.

ولذا، يمكنني أن أؤكد مرة أخرى على ما كانت تعلمه وكالات العمل الإنساني لفترة طويلة من الزمن. إن مأساة مروعة تتكشف في اليمن وهي تزداد سوءا. ويعاني ملايين السكان من الجوع والمرض واليأس. ولديهم رسالة واحدة يوجهونها إلى العالم – إن هذه الحرب يلزم أن تتوقف.

لقد سمع أعضاء المجلس من فورهم مارتن غريفيث وهو يصف التقدم المحرز هذا الأسبوع في السويد. وللمرة الأولى منذ وقت طويل، يمكننا أن نرى دليلا على أنه ربما قد تبدأ الأمور تتحسن قليلا، ولكن الأشخاص الذين اجتمعت معهم لم يروا أي تحسن ملموس حتى الآن. ويجب ألا يقود نجاح هذا الأسبوع إلى التهاون؛ وفي الواقع؛ يجب أن يفعل العكس. ويجب تنفيذ الالتزامات. ولا بد من التعجيل بالعمل من أجل السلام. وفي هذا الأثناء، لا يزال الملايين من اليمنيين في أمس الحاجة إلى المساعدة والحماية.

وحصلنا في الآونة الأخيرة على تأكيد إضافي لمدى السوء الذي أصبحت عليه الحالة. وفي الأسبوع الماضي، نشرت مجموعة من الوكالات تحليل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي من أجل اليمن. وشكل التقرير الدراسة الاستقصائية الأكثر تفصيلا وقوة للأمن الغذائي التي أجريت على الإطلاق في البلد. فقد جمعت البيانات من ٣٣٠ مقاطعة من مقاطعات اليمن البالغ عددها ٣٣٣ مقاطعة وقامت بتحليلها ودراستها منظمات متعددة واستعرضها خبراء في المقر قبل نشرها. وتؤكد النتائج بصورة حاسمة انزلاق اليمن نحو المجاعة. وحتى بالنسبة للمتمرسين من العاملين في مجال تقديم المعونة، كانت الأرقام مذهلة. إن أكثر من ٢٠ مليون يمني – ثلثي السكان – يعانون حاليا من انعدام الأمن الغذائي. ويعاني عشرة ملايين منهم من انعدام الأمن الغذائي الحاد – أكثر من ضعفي ما كان عليه العدد قبل أربعة أعوام. وانزلق أكثر من نصف المقاطعات في جميع أنحاء البلد إلى ظروف الطوارئ – بزيادة نسبة ٦٠ في المائة عما كان عليه الحال في العام الماضي.

وللمرة الأولى، تشير وثيقة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي إلى ما يسمى بظروف ''المرحلة ٥'' في اليمن. والمصطلح التقني للمرحلة ٥ هو ''الكارثة''. وهو يتسم بالفجوات الغذائية البالغة الخطورة، وبمعدلات عالية لسوء التغذية ولزيادة الوفيات المفرطة. إن ما يقرب من ربع مليون يمني يعيشون حرفيا على حافة المجاعة. كما أن التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي واضح في أن الحرب هي السبب الرئيسي لهذه الأزمة. وليس من قبيل المصادفة أن ثلثي السكان الأشد عرضة لخطر المجاعة يعيشون في حجة والحديدة، وصعدة وتعز. وهي الأماكن التي تدور فيها أعمال العنف الأكثر شده هذا العام.

وكما أخبرنا المجلس من قبل، فإن الأزمة الاقتصادية أيضا تضطلع بدور رئيسي. لقد أهلكت أسباب كسب العيش لليمنيين وإمكانية الحصول على الدخل، وانخفض الإنتاج الزراعي بنسبة الثلث تقريبا.

وقد نجم عن هذه التطورات عجز ملايين اليمنيين عن تأمين قوتهم وغير ذلك من السلع الضرورية، وارتفعت أسعار الأغذية بنسبة ١٥٠ في المائة عمّا كانت عليه قبل الأزمة.

وإن كان تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي يحمل أخباراً طيبة، فهي أن للمساعدة الإنسانية – ولا سيما المعونة الغذائية أو الأموال لشراء الغذاء – كبير الأثر. إذ يبين أن ملايين اليمنيين يعانون بقدر أقل من الجوع مقارنة بما كان ليحلّ بهم في غياب المعونة. ويخبرنا التقرير أيضاً عن أشد المجالات وفئات الناس تضررا. وتُسارع الأمم المتحدة وشركاؤها الآن إلى الوصول إلى تلك الفئات من الناس والحول دون انتشار الكارثة. وسنعمل أيضا على الاضطلاع بمزيد من أعمال المسح على أساس مستمر بما يتيح لنا تحديد الفئات الأشد ضعفاً قبل فوات الأوان.

وقد سعيت منذ تشرين الأول/أكتوبر، إلى الحصول على دعم المجلس لخمسة تدابير ترمي إلى الحول دون استفحال المجاعة. هذه الخطوات الخمس أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. أين نحن منها اليوم؟

أول تلك التدابير هو وقف الأعمال العدائية. وحتى الآن، لم نشهد سوى تراجعاً في مستوى الأعمال القتالية في بعض المناطق، وليس وقفاً تاماً. في الأسبوع الماضي، أُبلغ عن زهاء ٤٥٠ حادثا ذا صلة بالنزاع في أنحاء اليمن، سُجّل ثلثها تقريبا في الحديدة. ويُقربنا الاتفاق بشأن الحديدة الذي تطرق إليه مارتن للتو من التوصل إلى وقف حقيقي. وفيما يجري إعداد التفاصيل، نواصل الدعوة إلى وقف الأعمال العدائية وقفاً تاماً في جميع أنحاء البلد.

أما التدبير الثاني فهو حماية إمدادات الأغذية والسلع الأساسية وتيسير عمليات تقديم المعونة. وهذا يعني إبقاء جميع المنافذ مفتوحة، وتخفيف القيود المفروضة على الدخول والتنقل، وحماية الإمدادات الإنسانية وتيسير الأمر على العاملين في مجال تقديم المعونة لأداء مهامهم. إن القيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية تمثل مشكلة خطيرة ومتنامية. وقد أجريت مناقشة مفيدة في عدن مع رئيس الوزراء بشأن الواردات. في الشهر الماضي، قامت حكومة اليمن برفع القيود المفروضة على واردات الغذاء عملاً بالمرسوم ٧٥. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، ارتفعت الواردات الغذائية التي تصل عبر مينائي الحديدة والصليف، من حيث تدخل معظم الأغذية إلى البلد، بنسبة ١٥ في المائة، رغم أن الكمية الإجمالية لا تزال دون ما كان مطلوبا.

كما ندعو الحكومة إلى رفع القيود المفروضة على واردات الوقود، الضرورية لتشغيل المولدات الكهربائية للمستشفيات وتأمين استمرار عمل شبكات المياه وغيرها من المهام البالغة الأهمية في جميع أنحاء البلد. وتمنع هذه القيود في الوقت الراهن أكثر من ٧٠ ٠٠٠ طن من الوقود من دخول ميناء الحديدة. وقد أجريت مناقشة بناءة مع رئيس الوزراء في هذا الشأن، وآمل أن نرى إجراءات إيجابية في القريب العاجل.

كما بدأت العمليات في ميناء عدن، حيث يمثل الاكتظاظ مشكلة كبيرة، تتحسن بعد أن وجّهت الحكومة تعليمات إلى سلطات الميناء بتقليص مدة إنجاز العمليات عقب المناقشات التي أجريتها مع رئيس الوزراء. ونأمل أن يتواصل ذلك الاتجاه. وكخطوة فورية، نود أن يتم الإفراج عن ٤٠٠ ١ من الحاويات التابعة لبرنامج الأغذية العالمي العالقة في ميناء عدن منذ عدة أشهر.

وتُعدّ مطاحن البحر الأحمر في الحديدة، التي أشرت إليها عدة مرات خلال الأشهر الثلاثة الماضية، مثالا مفيدا. فكان دخول المطاحن مستحيلاً منذ أن اشتدت الأعمال القتالية في المناطق المحيطة بها في أيلول/سبتمبر. إذ اعتدى المقاتلون على المجمع بصورة منتظمة، واستُهدف الموقع مرارا بقذائف الهاون. وفي أوائل الشهر الماضي، باتت المطاحن تحت سيطرة القوات التي تدعمها الحكومة، ولكن الدخول إليها تُعيقه منذ ذلك الحين صعوبة التحرك عبر خطوط الجبهة وخشية أن تكون المنطقة – التي يمكن أن تشمل المدخل إلى المطاحن – ملغومة.

ونظرا إلى كل ذلك، يوجد الآن من الغذاء ما يكفي لإطعام حوالي ٣,٥ ملايين شخص في مخزن دون نفع منذ أكثر من ثلاثة أشهر. وقد ناقشت المسألة مع المسؤولين عن تشغيل المطاحن في صنعاء ومع سلطات التحالف في الرياض على السواء، ولكن ليس لدينا فكرة حتى الآن عما إذا كان لا يزال بإمكان مطاحن البحر الأحمر أن تعمل أو عن كمية الحبوب المخزنة المموّلة من الجهات المانحة التي قد أصابها التلف أو التعفن.

وليست مطاحن البحر الأحمر سوى موقعًا واحدا من بين عدد كبير جدا من المطاحن والصوامع والمخازن الموجودة داخل الحديدة وحولها. وإذا ما هوجمت تلك المواقع أو أصابها ضرر، فمن شأن ذلك أن يُفضي بسرعة إلى وقف عمليات تقديم المعونة. وهذا من بين الأسباب التي تجعل التقدم المحرز الذي ذكره مارتن فيما يخص الحديدة بالغ الأهمية، وما يدفعنا جميعاً إلى بذل قصارى جهدنا لضمان أن يُترجم ذلك إلى أفعال.

وأثرت في صنعاء قلقي البالغ إزاء القيود والعراقيل البيروقراطية التي تواجهها المنظمات الإنسانية، بما في ذلك التأخر في منح التأشيرات، وإتمام الإجراءات الجمركية وإجراءات تسجيل المنظمات غير الحكومية والتدخل غير المقبول في سير عمليات تقديم المساعدة الإنسانية. وقد أثرت هذه المسائل مع كبار ممثلي السلطات الفعلية، بمن فيهم رئيس المجلس السياسي الأعلى. وقد كانت مناقشات بناءة، ولكنني سمعت منذ ذلك الحين تقارير مثيرة للقلق تفيد بأنه قد تمّ فرض مجموعة من القيود الجديدة، لا سيما على أنشطة الحماية. وصدرت بعض تلك القيود عن السلطات المحلية، لا عن سلطات صنعاء. واستنادا إلى الضمانات القوية التي قُدمت لي خلال الزيارة التي قمت بها، آمل من السلطات الفعلية في صنعاء أن تعمل بسرعة لرفع تلك القيود وغيرها. وإنني أتابع ما يتمّ إنجازه من الضمانات التي قُدمت لي.

وفي كل المحادثات التي أجريتها في اليمن، التمست أيضا من جميع الأطراف الالتزام بضمان أن يظل المقاتلون بعيدين عن المستشفيات وغيرها من المواقع المدنية وألاّ تُقدِم أيّ من القوات المسلحة على تجنيد الأطفال. ولا بد من التزام أكبر من جميع الجهات بحماية المدنيين، لا سيما النساء والفتيات في هذه الأزمة.

أما التدبير الثالث فيخص تحقيق استقرار الاقتصاد. إن العملات الأجنبية التي كانت تضخها على مدى الشهرين الماضيين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أثبتت فعاليتها في تحقيق استقرار أسعار الصرف، وتمويل الواردات من السلع الأساسية والشروع في دفع معاشات التقاعد ومرتبات موظفي الخدمة المدنية. أما قيمة الريال اليمني في الوقت الراهن فتعادل ما يفوق ٥٠٠ ريال مقابل الدولار، وهو ما يمثل

ارتفاعاً ملحوظا مقارنة بما كانت عليه قبل بضعة أسابيع. ولكن ما زال الدولار يكلف من الريالات أكثر من ضعف ما كان يكلفه قبل نشوب النزاع الراهن وتشير البحوث إلى أن سعر الصرف يجب أن ينخفض إلى ٤٤٠ ريالا تقريبا مقابل الدولار حتّى يكون لذلك تأثيراً أوسع نطاقا على قدرة الناس على تأمين الغذاء والسلع الأساسية الأخرى.

ولتحقيق ذلك، فضلاً عن تمويل الواردات، ودفع المرتبات ومعاشات التقاعد، وتغطية الحد الأدنى من التكاليف على نحو موثوق، ستحتاج حكومة اليمن إلى بلايين الدولارات كدعم خارجي لميزانيتها في عام ٢٠١٩. مرة أخرى، أجريت مناقشات بناءة مع رئيس الوزراء في هذا الشأن. ونشهد إحراز بعض التقدم على صعيد دفع معاشات التقاعد ومرتبات بعض موظفي الخدمة المدنية من الجهتين على حدّ سواء. ومع ذلك، كما أوضح بيان صندوق النقد الدولي يوم أمس، نحن بحاجة إلى مزيد من القرارات ومن العمل الدؤوب في نفس الاتجاه. وإلا، فإن ما سنشهده هو ببساطة ضياع التقدم المحرز مؤخرا، الذي يحسّن قدرة بعض الناس على شراء الأغذية وغيرها من السلع الضرورية، مرة أخرى.

ويتعلق التدبير الرابع بتمويل خطة استجابة الأمم المتحدة. إن الوكالات الآن بصدد العمل على توسيع نطاق العمليات. ونعتقد أنه سيكون علينا في السنة القادمة توفير الغذاء لـ١٢ مليون شخص كل شهر، منهم ١٠ ملايين شخص يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي ومليونين من المشردين في حاجة ماسة إلى المعونة. ويمثل رقم ١٢ مليوناً هذا زيادة بنسبة ٥٠ في المائة خلال هذا العام. ونعتزم مساعدة ما مجموعه ١٥ مليون شخص، أي ما يعادل نصف السكان. ويشمل ذلك البرامج الرامية إلى دحر الكوليرا والأمراض التي تنقلها المياه، ومعالجة سوء التغذية، وتحسين الأحوال المعيشية للأشخاص المشردين الأشد ضعفا.

وبغية ضمان أن تبلغ جميع المواد الغذائية والأدوية واللوازم المنزلية وغيرها من الإمدادات، وجهتها بسرعة وفي ظل ظروف آمنة، فضلا عن العاملين في مجال تقديم المعونة، يجب أن يُمول برنامجنا اللوجستي أيضا بقدر يُتيح له توسيع نطاقه على نحو كبير. وسيقتضي تحقيق كل ذلك توفير الكثير من الأموال. إن خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ تكلفت ٤ بلايين دولار؛ خصص نصفها للمساعدات الغذائية الطارئة. وتعهدت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مؤخراً بتقديم ٥٠٠ مليون دولار أخرى للمعونة الإنسانية في اليمن. ويأتي هذا علاوة على مساهمتهما المشتركة بمبلغ ٩٣٠ مليون دولار استجابة لنداء الأمم المتحدة هذا العام. ما نفهمه هو أن معظم هذه الأموال ستُوظف في إطار خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية المنسقة العام المقبل. ومن شأن ذلك أن يعطي زخما لعملية جمع الأموال التي نضطلع بها، ونأمل أن يُحفز بلداناً أخرى على المساهمة. وسيدعو الأمين العام في ٢٦ شباط/فبراير إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى لإعلان التبرعات في جنيف، تشارك في استضافته حكومتا سويسرا والسويد.

ويتعلق التدبير الخامس الذي يُعدّ الأكثر أهمية بضرورة مواصلة الأطراف العمل بجدية في إطار العملية التي يقودها مارتن، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في السويد.

وأذكر المجلس بأن النقاط الخمس التي شدّدت عليها تُمثل حزمة، لا قائمة اختيارية. ولا بد لنا أن نتخذ مزيدا من الإجراءات على صعيد كلّ منها.

وبالرغم من الأنباء الطيبة الواردة من السويد، فإن الطريق لا يزال طويلا أمامنا. وقد ترأستُ مبكرا اليوم مناقشة مفصّلة أخرى عن اليمن مع رؤساء جميع وكالات الأمم المتحدة الرئيسية وغيرها من الوكالات الإنسانية. ويشير تقييمنا الجماعي للحالة هناك إلى أن الأنباء الطيبة التي استمعنا إليها هذا الأسبوع ليس

لها أي تأثير ملموس على ملايين الأشخاص الذين هم بحاجة إلى المساعدة. ولا يزال إيصال المساعدة والاقتصاد والموارد من بين الأولويات الرئيسية. وهناك جانبان للدرس المستفاد من هذه الحالة: فلايزال إحراز التقدم ممكنا غير أننا بحاجة إلى إحراز قدر كبير منه الآن. ولذلك، فإنني أطلب الدعم العملي السياسي من المجلس في المجالات الخمسة التي حددتها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أرحب بالممثل الجديد لليمن في المجلس،فهذا يوم طيب لليمن بأسره. وأود أن أهنئ السيد غريفيث وفريقه وأثني على عملهما الذي أفضى إلى هذه التطورات. وكما قال السيد غريفيث نفسه، فإنه يجب علينا أن نشكر الحكومة السويدية والأطراف المعنية: ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، والرئيس هادي وممثلي حكومات الكويت والإمارات العربية المتحدة وعمان. وقد كان من دواعي سرور وزير خارجية بلدي جيريمي هنت تمكنه من الانضمام إلى نظيره السويدي في ستكهولم لأجل إحداث هذه التطورات الهامة. وأود قبل كل شيء أن أؤكد أننا مدينون كثيرا للسيد غريفيث وفريقه، وللأمين العام بطبيعة الحال. ولئن جاز لي القول فتلك هي مهمة الأمم المتحدة. وقد ساعد في الوصول إلى ذلك الدعم الموحد المقدم للسيد غريفيث من قبل المجلس والأمم المتحدة.

وسأتكلم بإيجاز اليوم لأنني أعتقد أن علينا جميعا الآن القيام بما يلزم لدعم السيد غريفيث، وسوف أعلق على الملاحظات التي أدلى بها السيد لوكوك لاحقا. وقد أذهلني حديث السيد غريفيث عن الثقة بين الأطراف وعن توافق الآراء الدولي. فللمرة الأولى منذ عامين تعطى الأولوية لشعب اليمن، ونثني على جميع الأطراف لاتخاذها تلك الخطوة الهامة. ونشيد بقيادتها ونؤيد الاتفاقات التي توصلت إليها، ونضع في الاعتبار جيدا تحذيرات السيد غريفيث من ألا يكون ذلك مجرد سد للفجوة الإنسانية.

وأود أن أشير الآن إلى ما قاله السيد لوكوك عن الحالة الإنسانية في الميدان. فهو تذكير مؤلم للغاية بالتهديدات الإنسانية القائمة وبمدى استمرار تعرُّض الأشخاص المرضى والجياع لأشد الحالات ضعفا على الرغم من حاجتهم الماسة إلى المساعدة. ولذلك، فليس لدينا وقت نضيعه. وكما قال السيد لوكوك، فإن علينا إحداث تحسينات ملموسة لشعب اليمن على وجه السرعة.

وأود أن أشكر حكومتي السويد وسويسرا على عقد مؤتمر لإعلان التبرعات. وقد جدد السيد لوكوك طلباته الخمسة وحددها بشكل أدق، وذلك ما نؤيده. وسوف تستأنف المملكة المتحدة العمل – بصفتها القائم على الصياغة – العمل على مشروع القرار مع جميع زملائنا. ونعتزم تأييد الاتفاقات التي تم التوصل إليها ودعم تنفيذها والشروع في اتخاذ الخطوات المقبلة على وجه الاستعجال. ونود أيضا تلبية متطلبات الرصد مع الزملاء على النحو المطلوب. ونرحب بالأنباء الواردة عن اللواء كامارت. فتلك خطوة حسنة للغاية. وندرك أهمية الامتثال للرصد وأن يكون للأمم المتحدة دور قيادي في دعم الموانئ. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من العمل على وجه السرعة مع الزملاء على صياغة مشروع قرار من المتوقع أن يعطي أقوى دعم ممكن لما تم إنجازه حتى الآن، ويوفر للسيد غريفيث والأطراف المعنية أساسا متينا في المضي صوب الاتفاق والإطار المتعلق به بحلول نهاية كانون الثاني/يناير. ونتمنى له كل التوفيق في ذلك.

ومن الأهمية بمكان أن تواصل الأطراف التي اتخذت مثل هذه الخطوات الكبيرة حتى الآن العمل بحسن نية لاتخاذ خطوات عاجلة لأجل التنفيذ الكامل لتلك الاتفاقات. وأود أن أطلب

من جميع الزملاء في المجلس الانضمام إلي في التعهد بأن يبذل المجلس قصارى جهده للحفاظ على وحدته ومواصلة العمل بلا كلل مع الشركاء من عموم عضوية الأمم المتحدة لدعم الإنجازات التي تحققت والمضي قدما بالعمل الذي تمس الحاجة إليه ودفعه نحو المرحلة التالية.

السيد العتيبي (الكويت): بداية، أود أن أشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على الإحاطات القيّمة التي أدليا بها. وأود أن أرحب بسعادة الممثل الجديد لليمن، السفير عبد الله السعدي، وأتمنى له كل التوفيق.

سأركز في كلمتي على موضوعين رئيسيين: وهما جولة مشاورات السويد بين الأطراف اليمنية، وثانيا، مستجدات الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في اليمن.

بالنسبة لجولة المشاورات الأخيرة، استمعنا باهتمام لإحاطة السيد مارتن غريفيث، والتي حملت في طياتها رسالة باعثة للأمل في وقف الأزمة التي تعصف باليمن منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، حيث كانت جولة المشاورات بين الأطراف اليمنية، والتي استضافتها حكومة مملكة السويد وقدمت مشكورة الدعم وكافة التسهيلات لضمان نجاحها. وقد أظهرت هذه المشاورات حرص المجتمع الدولي واهتمامه بتداعيات تلك الأزمة، والتي امتدت أبعادها إلى مسارات مؤسفة هددت خلالها الأمن والاستقرار الإقليميين، وخلّفت آثارا سلبية على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والسياسية في اليمن الشقيق.

إن التقدم النسبي الملحوظ في تلك الجولة من المشاورات يُعدّ نجاحا كبيرا إذا ما أخذنا في الاعتبار حيثيات الأزمة والظروف المحيطة بها، ولم يكن له أن يتم إلا من خلال توافر العوامل الرئيسية الممثلة بوحدة مجلس الأمن تجاه الملف اليمني، وكذلك الدور الذي قامت به دول تحالف دعم الشرعية في تذليل كافة العقبات أمام عقد تلك الجولة، إضافة للانخراط الجدي للأطراف اليمنية وتعاطيها الملحوظ مع جهود المبعوث الخاص.

إن دولة الكويت، ومن خلال سياستها الخارجية المتبعة، كانت وما زالت داعمة للجهود الرامية لحل النزاعات بالطرق السلمية، ومن خلال جهود الوساطة، خاصة إذا ما كانت الأمم المتحدة هي الطرف الميسر لها، ذلك إيمانا منها بالأهمية المتعاظمة لهذه المنظمة ولقراراتها المتخذة من مختلف أجهزتها الحيوية، وعلى رأسها مجلس الأمن بوصفه الجهاز المسؤول عن حفظ الأمن والسلم الدوليين.

ومن هذا المنطلق وإيمانا منها بأن الحل للأزمة في اليمن هو حل سياسي، قامت دولة الكويت بتوفير طائرة خاصة أقلت غالبية وفد صنعاء من العاصمة اليمنية إلى السويد للمشاركة في جولة المشاورات الأخيرة، والتي تتمنى أن تقوم جميع الأطراف اليمنية باستثمار نتائجها واستكمال الخطوات المحددة فيها، وذلك للتوصل إلى اتفاق شامل يقود في محصلته النهائية إلى وقف الآثار الكارثية للأزمة التي يواجهها اليمن الشقيق.

ثانيا، بالنسبة لمستجدات الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في اليمن، فعلى الرغم من أن جولة مشاورات السويد لم تخرج بتفاهمات حيال جميع القضايا التي تم تناولها هناك، إلا أن ما تم الوصول إليه من اتفاق حول مدن وموانئ الحديدة، وإعلان تفاهم حول مدينة تعز، إضافة للتوافق حول آلية تنفيذية لتفعيل اتفاق تبادل الأسرى، ستسهم في حال تنفيذها، في معالجة الآثار الإنسانية الصعبة التي يواجهها الشعب اليمني الشقيق، حيث مثلت مدينة الحديدة وموانئها عنوانا لتفاقم الآثار الإنسانية الصعبة، ونرى هنا أن هذا الاتفاق المحدد بمراحل تنفيذية، والذي سيعمد في حال تنفيذه، إلى وقف إطلاق النار وإعادة انتشار مشترك للقوات إلى مواقع خارج المدن والموانئ وإعطاء الأمم المتحدة دور قيادي في مراقبة هذه الإجراءات، مما سيسمح بإعطاء هامش كبير من حرية الحركة والوصول الآمن

للمساعدات الإنسانية وضمان عدم تعرضها للعرقلة أو السلب كما كان يحدث في السابق.

ولا شك في أنه سيسهم في تسهيل حركة وصول البضائع والسلع التجارية والمساعدات الإنسانية، خلال قيام الأمم المتحدة بتعزيز آليتها للتحقق والتفتيش.

هذا، بالإضافة إلى أهمية إيداع جميع إيرادات هذه الموانئ الثلاثة بفرع البنك المركزي بالحديدة، وذلك للمساهمة في دفع رواتب الموظفين في جميع أنحاء اليمن، الأمر الذي سيكون له أثر إيجابي في تخفيف حدة الآثار الاقتصادية الصعبة ويسهم في دعم سعر صرف العملة الوطنية، التي شهدت تحسنا كبيرا في الآونة الأخيرة استقر خلالها سعر الصرف عند ٤٥٠ ريالاً للدولار الواحد.

وفيما يتعلق بتعز، التي تشهد حصارا مؤلما منذ أكثر من ثلاث سنوات، كابد خلالها سكانها شتى صنوف المصاعب والآلام لتأمين قوت يومهم، فإننا نأمل في أن يستمر إعلان التفاهمات حيالها، الذي اتفقت عليه الأطراف اليمنية، لإنهاء الآثار السلبية للحصار المفروض عليها ويجنب سكانها مجابهة أخطار الأزمة الإنسانية. ومن هنا نتطلع إلى التزام الأطراف الجاد بمخرجات مشاورات السويد، التي ستكون في حال تنفيذها عاملا رئيسيا في تخفيف حدة المعاناة الإنسانية، وتعمل كذلك على ترجمة جهود المجتمع الدولي والجهات المانحة الكبرى في مجال دعم الحالة الإنسانية.

إن اليمن الشقيق يتطلع إلى دعم المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن، من خلال مراعاة خصوصية ما تم التوصل إليه من نتائج إيجابية ملموسة ذات طابع حساس في مشاورات السويد، التي سيبنى عليها في جولة قادمة من المشاورات في مطلع العام المقبل، ومواصلة الروح التوافقية للمجلس في الشأن اليمني المرتكزة على مخرجاته المتعددة والمتوافق عليها، بما يعكس وحدته ويضمن عدم إرسال أي رسائل قد تفهم بشكل خاطئ من قبل أي طرف من الأطراف اليمنية.

وختاما، نجدد دعمنا للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث. وكذلك نشدد على أهمية ارتكاز تلك الجهود الرامية إلى إنهاء الأزمة في اليمن على المرجعيات السياسية الثلاث، وهي: مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، بما يضمن سيادة واستقلال اليمن ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، على إحاطتيهما.

يشكل هذا الوقت موسما للأمل بالنسبة للملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الوقت من العام يبرز المثالي في الكثيرين منا. ونتذكر أننا جميعا – كل واحد منا – بشر كلنا عيوب ونخطئ. غير أننا نبصر نورا في الظلام، ونأمل في أن تتمكن أفضل غرائزنا من الانتصار على أسوئها. ومن الصعب تصور دليل دامغ على أسوأ غرائز البشرية أكبر من الصور الواردة من اليمن اليوم. فهي تبين أطفالا أبرياء ورضع يموتون موتا بطيئا ويستسلمون للمرض. سأكون صادقة. قد يكون هذا موسم الأمل، غير أن الأمل وحده لا يجعلنا نشعر بارتياح عندما نشاهد صور المعاناة في اليمن. فالأزمة الإنسانية الأسوأ في العالم تتطلب أكثر من الأمل من مجلس الأمن – أن يسود السلام في اليمن. إنها تتطلب منا أن نتخذ إجراء لمساءلة جميع الأطراف المتحاربة. وهي تتطلب منا أن نتصدى للعدوان الإيراني الكامن في جذور الأزمة. وهي تتطلب أن تصل المساعدة المنقذة للحياة إلى المرأة اليمنية والأطفال الذين يعانون من النزاع أكثر من غيرهم.

لقد حمل إلينا المبعوث الخاص غريفيث أنباء مشجعة. ونحن نهنئه على جمع الأطراف في نزاع اليمن وجعلهم يتقابلون وجها لوجه، لإجراء مفاوضات للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٦. وقد أسفرت تلك المحادثات عن نتائج ملموسة، بما في ذلك عن اتفاق لتبادل الأسرى. وينبغي للتقدم الذي أحرز في السويد أن يستند إلى الإرادة السياسية اللازمة لإحراز المزيد من التقدم في المستقبل. ونحن نرحب باستعداد جميع الأطراف، بما فيها المملكة العربية السعودية، للمشاركة في تدابير بناء الثقة تلك. إن أكثر الأخبار بعثا للأمل هو خبر وقف إطلاق النار حول ميناء مدينة الحديدة. إن نجاح وقف إطلاق النار ذاك أمر في غاية الأهمية للتصدي للحاجة الحادة والملحة للمساعدات الإنسانية في اليمن. ويجب على جميع الأطراف، بما في ذلك التحالف، أن تمارس ضبط النفس بما يتماشى مع اتفاق وقف إطلاق النار. ومن الأهمية بمكان أن يصمد وقف إطلاق النار من أجل إتاحة المجال لمواصلة المحادثات. ونتوقع أن تبدأ الأطراف في سحب القوات، في الأيام القادمة، وفقا للاتفاق.

ويدعو اتفاق وقف إطلاق النار إلى موافاة مجلس الأمن بتقارير أسبوعية. ويجب أن تبين تلك التقارير تقدما سياسيا مستمرا والتزام جميع الأطراف. وسيرصد أعضاء مجلس الأمن تلك الحالة عن كثب. ويجب أن نكون على أهبة الاستعداد للعمل إذا لم يف طرف من الأطراف بما عليه من التزام. وتتمثل الخطوة التالية في توسيع نطاق وقف إطلاق النار ليشمل كامل مدينة الحديدة. إننا ندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ تلك الخطوة، وإلى أن تبين للعالم أنها جادة في تحقيق السلام في اليمن. وفي نهاية المطاف، يجب أن يقود وقف إطلاق النار إلى التوصل إلى اتفاق على إطار المبعوث الخاص للتوصل إلى تسوية سياسية نهائية. فتلك هي النتيجة التي وجهت إليها جميع تدابير بناء الثقة والمفاوضات – إطار سياسي واقعي للسلام في اليمن. ويتعين على مجلس الأمن ألا يتوقف عن التركيز على هذا النزاع حتى يتحقق ذلك الأمر.

ولا يملك المجتمع الدولي أن يقنع، في موسم الأمل هذا، بالأمل فقط لشعب اليمن. فلدينا القدرة على تغيير واقعهم. إن البشر هم الذين خلقوا هذه الأزمة؛ وبإمكان البشر وضع حد لها. فالحياة والموت على المحك، ونحن لسنا عاجزين. إننا ندعو جميع زملائنا في مجلس الأمن إلى اتخاذ الخطوة التالية للاستفادة مما بدأ وتحديد الإرادة السياسية الأساسية لإنقاذ الأرواح – حياة الملايين – وإحلال السلام في اليمن.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ على تزويدنا بآخر المستجدات اليوم. كما أرحب بالممثل الدائم الجديد لليمن. فلا بد لمشاركته لأول مرة في جلسة لمجلس الأمن في يوم أمل، أن تشكل أمرا مجزيا بالنسبة له.

لقد كان يوم أمس يوما هاما. فالاتفاقات التي تم التوصل إليها في ستوكهولم يمكن أن تشكل تقدما ضروريا للسلام ولإنهاء الأزمة الإنسانية في اليمن. وكما قال غيري، يجب أن تنتقل جهودنا الآن إلى التنفيذ الفوري والحفاظ على الزخم في العملية السياسية. وأود أن أعرب عن بالغ تقديرنا للجهود الاستثنائية التي بذلها المبعوث الخاص مارتن غريفيث في ذلك المسعى. كما إننا نشيد إشادة كبيرة بالانخراط الشخصي للأمين العام نفسه – وهو ما يشكل مثالا على الالتزام الدولي القوي تجاه الأزمة في اليمن وعلى حاجتنا الملحة إلى إيجاد حلول سياسية. وكذلك نشكر الجهات التي اضطلعت بدور حاسم في التوصل إلى الاتفاقات، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وعمان والسفراء المعتمدين لدى اليمن، بمن في ذلك سفراء الدول الدائمة العضوية في المجلس. فلم تكن المشاورات في ستوكهولم ممكنة من دون التحضيرات المكثفة والفعالة والدعم الدولي النشط.

غير أن الأهم من ذلك كله هو أننا نود أن نعرب عن خالص امتناننا للوفود اليمنية. فقد كان قرارهم بالالتقاء للمرة الأولى خلال ما يربو على العامين، خطوة هامة نحو إنهاء النزاع. وكما سمعنا للتو، فقد تم التوصل إلى اتفاقات هامة بشأن عدة مسائل. وقد كان أهم هذه الاتفاقات، الاتفاق على وقف إطلاق النار في الحديدة، مع إعادة نشر متبادل للقوات وإدارة محايدة للميناء. إن تنفيذه ملح الآن، ولا سيما لمعالجة الحالة الإنسانية البالغة السوء في الحديدة وفي أجزاء أخرى من البلد.

كما كان التفاهم الذي تم التوصل إليه للتخفيف من حدة التوترات في تعز، بما في ذلك من أجل السماح للممرات الإنسانية وإزالة الألغام، مهما أيضا. إننا نؤيد تأييدا كاملا الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق لفتح مطار صنعاء وللتمكين من تبادل الأسرى، الأمر الذي من شأنه أن يشكل تدابير إنسانية هامة ويبني المزيد من الثقة. ويشكل التوصل إلى اتفاق على مواصلة الحوار بشأن القضايا الاقتصادية أحد العناصر الأساسية الأخرى. وأخيرا، فإن الالتزام بمواصلة المشاركة في إطار تفاوضي سيكون أمرا حاسما في العملية الهامة أمامنا.

إن أجواء في المحادثات في ستوكهولم تبشر خيرا بالمضي قدما ولكن، كما سمعنا للتو، لا تزال الحالة في اليمن اليوم تشكل أسوأ أزمة إنسانية في العالم. ففي الوقت الذي أحرزت فيه المشاورات التي تقودها الأمم المتحدة تقدما، استمر القتال، الذي شمل ضحايا مدنيين، في أنحاء كثيرة من اليمن وواصلت الحالة الإنسانية تدهورها، مع تزايد خطر مجاعة واسعة النطاق، كما بين السيد لوكوك اليوم.

ولذلك يجب أن يترجم اتفاق ستوكهولم، على وجه السرعة، إلى إجراءات ملموسة. وينبغي أن تتضافر جهود المجلس ليدعم تنفيذه دعما كاملا. ونتفق تماما مع ما بينه ممثل المملكة المتحدة للتو، في أننا نود أن نرى مشروع قرار يُعَد على وجه السرعة لدعم الاتفاق، يشمل رصد الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في الحديدة.

وعلينا أيضا أن نواصل تقديم الدعم الكامل – العملي والسياسي – الذي يطالب به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للتخفيف من المعاناة والحيلولة دون انتشار المجاعة على نطاق واسع. والمؤتمر الرفيع المستوى المرتقب لإعلان التبرعات الذي سيعقد في أوائل العام القادم سيتيح فرصة هامة للمجتمع الدولي لإظهار التزامه تجاه الشعب اليمني.

كما يجب أن تستمر المشاركة البناءة لجهود الأمم المتحدة من جانب الأطراف كافة من أجل إحراز تقدم بشأن المسائل التي لا تزال معلقة. ونرحب باعتزام الطرفين الاجتماع مرة أخرى في أواخر كانون الثاني/يناير، ونأمل أن نرى المزيد من التقدم حتى قبل ذلك بشأن القضايا المفتوحة، كما أشار المبعوث الخاص مارتن غريفيث صباح اليوم، بما في ذلك الاقتصاد ومطار صنعاء.

ونحث الطرفين على مواصلة المناقشات بنفس روح الحوار والحلول التوفيقية التي تجلت خلال الاجتماع الذي عقد في ستكهولم في وقت سابق من هذا الأسبوع. ونحن نقدر جهود المبعوث الخاص لزيادة تمثيل المرأة في العملية السياسية، ونشيد بالفريق الاستشاري الفني للمرأة اليمنية على إسهامه المهم. ولكن يتعين بذل المزيد من الجهود في الجولات المقبلة من المحادثات لضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في هذه العملية.

وختاما، يشرفنا أن نستضيف المشاورات التي تقودها الأمم المتحدة في ستكهولم، ويحدونا وطيد الأمل في أن يمثل ذلك نقطة التحول للسلام في اليمن. وسنواصل القيام بدور نشط لدعم جهود الأمم المتحدة المستمرة في اليمن. يجب أن يرى شعب اليمن الآن الفوائد الملموسة للاتفاقات. ولا يمكن أن نحتفل بانفراج دبلوماسي على الورق وما زالت معاناة الناس مستمرة.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما

الإعلاميتين، اللتين قدما خلالهما معلومات مستكملة شاملة بعد مناقشات ستكهولم.

أود أن أبدأ بالانضمام إلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في الثناء على الجهود المتميزة والتزام المبعوث الخاص مارتن غريفيث، الذي أقنع الأطراف بالالتفاف حول طاولة المفاوضات واستكمال مناقشات ستكهولم بنجاح وبروح بناءة حقا. كما أود أن أشكر الأمين العام بحرارة لالتزامه الشخصي، الذي أحدث الفرق حقا، كما قال السيد غريفيث.

وفرنسا ترحب بالتزام الطرفين، الأمر الذي مكّن من تحقيق هذه النتائج الإيجابية الأولية. ونتوجه بجزيل الشكر للحكومة السويدية لاستضافة هذه المحادثات، ولجميع الشركاء الإقليميين والدوليين الذين أيدوا المناقشات.

إن عقد هذه المحادثات في حد ذاته خطوة أولى هامة. وقد تحقق تقدم بالغ الأهمية على ثلاث جبهات: تبادل ٠٠٠ ٤ أسير، وانسحاب القوات المسلحة من ميناء ومدينة الحديدة في الأيام المقبلة – ووقف إطلاق النار في جميع أنحاء المحافظة – وأخيرا، إنشاء آلية لتخفيف التوتر في تعز. وكان الاتفاق بشأن الحديدة، على وجه الخصوص، ضروريا لتحقيق تقدم على الطريق نحو وقف شامل للأعمال العدائية. ويجب أن يكون لتنفيذه أثرا إيجابيا على البلد بأسره، من خلال تيسير الاستجابة الإنسانية التي شدد عليها مارك لوكوك للتو باعتبارها ضرورة قصوى.

إن التقدم الكبير المحرز في ستكهولم قد يكون إنجازا كبيرا ونقطة تحول نحو انتهاء النزاع اليمني. وتبين محادثات ستكهولم أن السلام ممكن في اليمن. وتنفيذها الكامل يتطلب الالتزام الثابت للجميع ووحدة مجلس الأمن دعما لمارتن غريفيث.

ولا ينبغي لهذا التقدم أن يحجب حقيقة أن الشعب اليمني ما زال يواجه حالة إنسانية طارئة، وهي النقطة الثانية التي سأتطرق إليها. وأود أن أشكر مارك لوكوك وأفرقته على عملهم المثالي ورسالتهم الواضحة تماما. وكما أشار مارك لوكوك للتو، ففي حين يشهد اليمن أسوأ أزمة إنسانية في العالم، حيث يعتمد أكثر من ٢٢ مليون شخص أو حوالي ٧٥ في المائة من السكان على المساعدات الإنسانية، وخطر المجاعة لا يزال مرتفعا للغاية، يتعين الآن ترجمة الزخم الإيجابي في العمل في ستكهولم إلى واقع. وندعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وخصوصا ما يتعلق بحماية المدنيين. كما ندعوهم إلى احترام حقوق الإنسان. وفرنسا ستكون نشطة ومتيقظة بشأن هذا الموضوع.

كما سمحت المناقشات بإحراز تقدم بشأن قضايا حاسمة أخرى، مثل إعادة فتح مطار صنعاء وتنفيذ تدابير اقتصادية لاستعادة اقتصاد البلد. ونأمل أن تستأنف هذه المناقشات في القريب العاجل بشأن هذه النقاط، التي يجب أن تتقارب لإيجاد الزخم المتوخى. ولا بد أن يكون للتقدم المحرز في ستوكهولم أثر سريع ومفيد على الأرض بالنسبة للسكان من أجل تهيئة وكفالة استمرار هذا الزخم نحو السلام. وندعو جميع الدول القادرة على مواصلة استخدام نفوذها للمساعدة في ضمان امتثال جميع الأطراف للمبادئ التوجيهية التي تم تحديدها.

وفي هذا السياق، وهذه هي النقطة الأخيرة، من الضروري أكثر من أي وقت مضى الاستجابة للطلبات التي قدمها مارك لوكوك ومارتن غريفيث. والحل السياسي وحده هو ما يمكن أن يكفل سلاما دائما ويضع حدا للكارثة الإنسانية الجارية في اليمن. لذا، فإننا ندعو إلى المزيد من المناقشات السياسية في أقرب وقت ممكن من أجل البناء على الزخم الذي تولد في ستكهولم من دون تأخير. وفي هذا السياق، نعتقد أنه من المهم لمجلس الأمن أن يضع كامل ثقله في الميزان. واجتماعنا اليوم يدل على الوحدة القوية لمجلس الأمن. فلنغتنمها دون إبطاء كأداة للعمل دعما للجهود الجارية.

لذلك، فإننا مستعدون للعمل الآن مع المملكة المتحدة بصفتها القائم على الصياغة بشأن مشروع قرار محدث، للإعراب عن دعمنا للجهود التي يبذلها مارتن غريفيث والنتائج الهامة التي تحققت في ستكهولم، ولكن أيضا للاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية من خلال تأييد طلبات مارك لوكوك. وأود أن أكرر ما قاله زميلي البريطاني للتو بشأن هذه النقطة. سيشكل مشروع القرار هذا وحدة المجلس والمجتمع الدولي دعما للعمل الإنساني والسياسي للأمم المتحدة. ونحن على استعداد للتحرك بسرعة كبيرة بشأن هذا الموضوع لأنه، كما قال زميلنا البريطاني، ليس لدينا وقت نضيعه. ولكم أن تطمئنوا، سيدي الرئيس، إلى أن فرنسا ستعبئ كامل جهودها في هذا الصدد، دعما لوساطة الأمم المتحدة بالاشتراك مع جميع المحاورين في المنطقة.

السيد ميزا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم، والسيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين المهمتين.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها كل منهما في مجاله والتي يكمل بعضها بعضا، ما يجعل جميع الأطراف أقرب إلى حل سياسي شامل للنزاع في اليمن ومعالجة أسوأ أزمة إنسانية في عالمنا اليوم. ونعتقد أنه ينبغي أن يحظى عملهما بالدعم الأقوى والأكثر إجماعا من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

ونود أن نرحب بالتفاهمات التي تم التوصل إليها مؤخرا، مثل الدعم القيم والالتزام تجاه المبعوث الخاص للأمين العام. ونود أيضا أن نشدد على ضرورة الحفاظ على الزخم المتولد في الاجتماع المعقود في ستكهولم. وننضم إلى الآخرين في إبراز الدور الذي اضطلع به البلد المضيف، السويد، وأهمية مشاركة الأمين العام أنطونيو غوتيريش. ونود أن نوجه تحية خاصة إلى الأطراف اليمنية للالتزامات المحددة التي تعهدت بها ونشدد على ضرورة تنفيذها وإعطاء الأولوية للاهتمام الذي يتطلبه أكثر من ٢٤ مليون يمني معرضين لمجاعة وشيكة.

ومن الأهمية بمكان الالتزام الصارم بوقف إطلاق النار المتفق عليه في موانئ سليف ورأس عيسى وبالأخص الحديدة، الذي وصفه السيد غريفيث بأنه ”مركز الثقل“ للنزاع.

كما نشدد على التفاهم الذي تم التوصل إليه بشأن تعز – آخر مركز حضري متضرر بشدة من النزاع.

ونظراً لاستمرار المحادثات في كانون الثاني/يناير، نشجع الأطراف على مواصلة بناء الثقة. ونرى أن تبادل الأسرى ينبغي أن تتبعه إجراءات أخرى، مثل فتح مطار صنعاء. ونرحّب بالشفافية التي تبدّت في السويد، مما يسمح للمجتمع الدولي، والمجلس بصفة خاصة، برصد ودعم تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها والتشجيع على تحقيق قدر أكبر من الثقة بين جميع الأطراف في عملية السلام.

إن انسحاب القوات من الحديدة والدور الرائد للرقابة الذي ستضطلع به الأمم المتحدة في تلك الجهود يتطلبان سرعة في اتخاذ قرار من المجلس. ونودّ أن نعرب عن تقديرنا لوفد المملكة المتحدة على بذل العناية الواجبة في معالجة هذه المسألة والتشديد على أهمية إبقاء المجلس موحداً حول الأولوية التي ينبغي إعطاؤها لحماية السكان المدنيين.

ونرى أن من الأهمية بمكان أن يزيد المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المجاورة، من المساهمات من أجل تحقيق الاستقرار وإنعاش الاقتصاد المحلي، نظراً لأن عوامل مثل التضخّم وانخفاض قيمة العملة تعمل على زيادة خطر المجاعة بصورة كبيرة.

ونشدد على أن تحقيق السلام المستدام يتطلّب توافقاً واسعاً في الآراء حول رؤية مشتركة للمستقبل. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تكون العملية جامعة وأن يتم تمثيل جميع قطاعات

السكان اليمنيين. ونشجع على وجه الخصوص زيادة مشاركة النساء والشباب.

وفي الختام، أودّ أن أشدد على أن لدينا اليوم ما يدعو إلى التفاؤل. ومع ذلك، علينا أيضاً توخي الحذر، لأنه بينما تم التوصل إلى نقطة تحوّل تتيح لنا لمحة عن التوصل إلى مستقبل أفضل، فالواقع اليوم هو أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل إنهاء معاناة ملايين اليمنيين، كما سمعنا في الإحاطات الإعلامية اليوم. وستواصل بيرو دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي في اليمن ينهي الأزمة الإنسانية الخطيرة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولاً وقبل كل شيء أود أن أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين. ونتوجه بالشكر الخاص إلى المبعوث الخاص على جهوده التي لا تكل من أجل استئناف الحوار السياسي بين أطراف النزاع. وهو يحظى بدعمنا الكامل في جميع مساعيه.

(تكلمت بالعربية)

وأود أيضاً، سيدي الرئيس، أن أرحب بالممثل الدائم لليمن وأن أتمنى له كل النجاح.

(تكلمت بالإنكليزية)

في إحاطتنا الإعلامية الأخيرة بشأن الحالة في اليمن في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.8404)، اتفقنا جميعاً على أن هناك فرصة سانحة للشروع من جديد في عملية سياسية موثوقة، وأن من الأهمية بمكان الاستفادة على نحو كامل منها لاستعادة السلام والاستقرار في اليمن. وتشجّعنا التطورات الإيجابية التي تلت تلك الجلسة، وبخاصة الجولة الأولى من المشاورات بين الأطراف في ريمبو. ونشكر حكومة السويد وجميع البلدان الأخرى التي ساهمت في انعقاد ذلك المؤتمر. ونثني على الاتفاق المتعلق بتبادل الأسرى وبيان التفاهم بشأن تعز. والأهم من ذلك، نرحّب بحماسة بالاتفاق بشأن وقف أعمال القتال في جميع أنحاء محافظة الحديدة وفي موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى. ونرى أن هذا الترتيب إنجاز كبير، لأنه قد يؤدي إلى إعادة فتح الممرات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها.

تؤمن بولندا إيماناً راسخاً بأن نتائج المشاورات في ريمبو هي أول خطوة هامة نحو التسوية السلمية للنزاع. ومن الأهمية بمكان أن تفي الأطراف الآن بالالتزامات المتعهد بها في السويد. ونشجعها على الاستفادة من ذاك التقدم المحرز للاستمرار في بناء الثقة، فضلاً عن مواصلة تعاونها مع المبعوث الخاص، من أجل تمهيد الطريق لاستئناف مفاوضات السلام الرسمية. ونتطلع إلى الجولة المقبلة من المشاورات في كانون الثاني/يناير. وفي هذا السياق، نودّ أن نشدد على ضرورة إشراك الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، بمن في ذلك النساء والشباب، في العملية السياسية.

ونؤمن إيماناً قوياً بأن دعم المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، ضروري أيضا لتوسيع آفاق السلام في اليمن. ولذلك فإننا نقف على أهبة الاستعداد للعمل مع شركائنا في المجلس على مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة.

وعلى الرغم من أننا نرحّب بالتقدم المحرز على المسار السياسي، لا تزال هناك تحديات رئيسية يتعين تناولها في الأسابيع المقبلة، بما في ذلك إعادة فتح مطار صنعاء والتدابير الرامية إلى تحسين الحالة الاقتصادية. ويجب علينا أيضاً أن نتذكّر أن الحالة الإنسانية لا تزال تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة، بما في ذلك عن طريق تنفيذ الطلبات الخمسة التي قدمها وكيل الأمين العام مارك لوكوك. ولن ينخفض خطر انتشار المجاعة في اليمن حتى يتم ضمان الوصول المستدام ودون عوائق للمساعدات الإنسانية. وهذا هو السبب في أن التنفيذ السريع والكامل لوقف الأعمال العدائية في الحديدة أمر بالغ الأهمية.

وفي الختام، أثبتت مشاورات السويد أن الحوار السياسي بين الأطراف ممكن على الرغم من الخلافات الكبيرة بينها.

وهناك أمل في اليمن. هناك أمل في تحسّن الحالة الأمنية في البلد من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وإن الفرصة لا تزال سانحة.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أولاً أن أرحب في مجلس الأمن بالممثل الدائم الجديد لليمن وأتمنى له النجاح في منصبه الجديد. ونشكر السيدين مارتن غريفيث ومارك لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات. فقد قدما لنا رسالة أمل لكنها حملت أيضاً استمرار المعاناة الإنسانية الشديدة في الميدان. إن المعاناة الإنسانية ينبغي أن تعزز تصميمنا على اتخاذ الإجراءات اللازمة في المجلس.

إن الاتفاق المبرم بين الأطراف، ولا سيما بشأن وقف الأعمال العدائية في محافظة الحديدة، بارقة أمل هامة لشعب اليمن. ومع ذلك لم يتغير خطر المجاعة في اليمن، كما ذكر السيد لوكوك للتو. وهذا يعني أن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من جانبنا جميعاً ما زالت قائمة ليس من أجل دعم ما تحقق في السويد فحسب، بل أيضاً لمعالجة الشواغل الملحة في الميدان. وفي هذا السياق، أود أن أركّز على ثلاث مسائل: أولاً، المشاورات التي جرت بين الأطراف؛ ثانياً، خطر المجاعة؛ ثالثاً، الحاجة الملحة إلى المتابعة من جانب المجلس.

في نقطتي الأولى، نرحّب بالمشاركة البنّاءة من جانب الأطراف المشاركة في المشاورات في السويد. وعلى غرار المتكلمين الآخرين، نشيد بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص مارتن غريفيث في تحقيق ذلك، فضلاً عن الدعم والمشاركة الثابتين من الأمين العام. ونشكر زملاءنا السويديين على نجاحهم في استضافة وتيسير تلك المشاورات، فضلاً عن العديد من البلدان الأخرى التي ساهمت في تحقيق تلك المحادثات، ولا سيما اليمن.

إن وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء محافظة الحديدة نتيجة ملموسة تشتد الحاجة إليها. وما أن يتم تنفيذه ذلك حتى يفيد كثيراً في الجهود الإنسانية الجارية. ونرحّب أيضاً بالتقدّم المحرز فيما يتعلق بتبادل الأسرى والممرات الإنسانية في تعز. بيد أن عدم وجود المرأة ضمن الوفود في السويد أمر مؤسف للغاية، ولا سيما بعد الدعوات الواضحة التي قدمها المجتمع الدولي لمعالجة ذلك قبل انعقاد المشاورات.

وينبغي للأطراف الآن أن تستفيد مما أُنجز وأن تترجم أقوالها إلى أفعال وتهيئ بيئة مواتية لاستئناف المحادثات في كانون الثاني/يناير.

وثمة حاجة للقيام بالمزيد من العمل فيما يتعلق بإعادة فتح مطار صنعاء، واتخاذ تدابير لمعالجة الاقتصاد، وقبل كل شيء، وضع إطار لإيجاد حل سياسي مستدام وسلمي بمشاركة النساء.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية، وهي الخطر المستمر بحدوث مجاعة في اليمن. بصرف النظر عن التطورات الإيجابية التي تحققت في السويد، لا تزال الأزمة الإنسانية مثيرة للقلق كما كانت قبل أسبوعين. ولا تزال المطالب الخمسة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى الأطراف والمجتمع الدولي تكتسي نفس القدر من الأهمية كما كانت دائما. فقد لقي عشرات الآلاف من الأبرياء اليمنيين حتفهم بالفعل لأسباب يمكن تجنبها تماما، وستزداد هذه الأرقام الهائلة بشكل كبير إن لم يتم وقف الأعمال العدائية في الحديدة. لقد وصلنا إلى النقطة التي لا يمكن أن يغتفر عندها أي تأخير. إننا بحاجة إلى متابعة عملية من جانب المجتمع الدولي.

أولا، نؤيد زيادة مشاركة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الاتفاقات. ونشيد بمهمة باتريك كاميرت المتمثلة في رصد تنفيذ الاتفاق، على نحو ما ذكر السيد مارتن غريفيث للتو، ونعرب له عن ثقتنا الكاملة. فهو الشخص المناسب للمهمة.

وينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ إجراءات. ولذلك، فإننا نرحب وندعم بقوة مبادرة المملكة المتحدة لمساندة ما تحقق في السويد من خلال مشروع قرار، والذي ينبغي أن يدعم الاتفاق المتعلق بوقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء محافظة الحديدة،

ووضع إيصال المساعدات الإنسانية في الصدارة والمركز، وإدراج المطالب الخمسة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. دعونا نعتمد مشروع قرار في أسرع وقت ممكن من الأسبوع المقبل. وعلى نحو ما قال مارك لوكوك، يكتسي تمويل الأنشطة الإنسانية أهمية بالغة، ولذلك فإننا نشكر سويسرا والسويد على تنظيم مؤتمر إعلان التبرعات المقرر عقده في شباط/فبراير ٢٠١٩.

وفي الختام، على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء وقوف الملايين من الشعب اليمني على حافة المجاعة. تقع على عاتق المجلس المسؤولية عن دعم جهود المبعوث الخاص، فضلا عن الإسراع بمعالجة الأزمة الإنسانية. ويتحمل المجلس مسؤولية كبيرة عن المساعدة في إنهاء معاناة شعب اليمن بأسرع وقت ممكن. وأود أن أختتم بياني بالاقتباس من كلام مارك لوكوك: "يجب أن تتوقف هذه الحرب الآن".

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر للمبعوث الخاص غريفيث، ووكيل الأمين العام لوكوك، على ما قدماه من معلومات مستكملة واضحة وشاملة، وأشيد بهما لما بذلاه من جهود بهدف التوصل إلى حل سياسي وإنساني في اليمن. ويمكنهما التعويل على دعمنا الكامل في جميع مهامهما. يتابع وفد بلدي عن كثب التطورات الأخيرة، وأود أن أدلي بنقطتين اليوم.

أولا، ترحب كازاخستان بالمشاورات السياسية المعقودة في السويد وتحث جميع الأطراف على مواصلة المشاركة بحسن نية ودون شروط مسبقة في العملية السياسية التي يقودها المبعوث الخاص. ومما يشجعنا أن المشاورات جرت بنجاح وأنه قد تم الإعلان عن تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك تبادل السجناء، ونأمل أن يعمل هذا على تقريب اليمن خطوة نحو تحقيق السلام. ونعتقد أن إعلان ستوكهولم - ولا سيما فيما يتعلق بالاتفاق بشأن مدينة وميناء الحديدة وميناءي الصليف ورأس عيسى؛ واللجنة المشتركة المعنية بالشروع في إبرام اتفاق بشأن تبادل السجناء؛ والتفاهم المتبادل بشأن تعز - سيؤثر تأثيرا كبيرا على كل من الحالة الأمنية والإنسانية في اليمن. ويكتسي تنفيذ الاتفاق أهمية بالغة لأن الحديدة هي مركز الثقل للحرب في اليمن. وسيسمح وقف إطلاق النار وسحب جميع القوات من الميناء، ثم من المدينة، بفتح ممرات إنسانية إلى مدينة تعز، وهو أمر هام لبقاء هؤلاء السكان في اليمن الذين هم بحاجة إلى المعونة الإنسانية.

ثانيا، نشدد على أنه يجب على جميع الأطراف أن تحترم جميع الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني، ويجب أن تتحمل المسؤولية عن التخفيف من حدة الحالة الإنسانية عن طريق التعاون التام مع الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية ذات الصلة. وتنضم كازاخستان إلى الآخرين في حث الجميع على الامتناع عن إلحاق الضرر بالهياكل الأساسية المدنية الحيوية، والعنف، والقصف العشوائي الذي يمكن أن يتسبب في وقوع إصابات جماعية للمدنيين الأبرياء. كما أنه من الضروري معالجة المسائل المتصلة بالتضخم. سيوفر وقف الأعمال العدائية فرصة لإنعاش الاقتصاد، وإيجاد حل للأزمة الإنسانية، واستعادة الخدمات العامة الأساسية للسكان في اليمن. وهذا هو أفضل سبيل لمنح فرصة لنجاح تلك المشاورات والمشاورات المقبلة.

أخيرا، تعرب كازاخستان عن دعمها غير المشروط لجهود المبعوث الخاص الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية عن طريق التفاوض من خلال الحوار الشامل للجميع بين اليمنيين، بمشاركة المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أرحب بالممثل الدائم الجديد لليمن. ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه.

ونشكر وفد المملكة المتحدة على طلب عقد هذه الجلسة، ونعرب عن امتناننا البالغ للإحاطتين اللتين قدمهما المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك.

للمرة الأولى منذ أكثر من سنتين، أحرزت الأطراف اليمنية قدرا من التقدم الحقيقي، وإن كان محدودا، نحو تحقيق السلام والاستقرار في المشاورات المعقودة في ستوكهولم، التي يسرتها الأمم المتحدة. يمكننا بالتأكيد أن نرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن الحديدة، وإرساء وقف لإطلاق النار على مستوى المحافظة، وممر المساعدات الإنسانية في تعز، والاتفاق المتعلق بتبادل الأسرى ونرحب باتفاق الأطراف على مناقشة وضع إطار للتفاوض في اجتماعهم القادم. تلك بالتأكيد تطورات ملموسة. إنها توفر شعورا حقيقيا بالأمل، لأول مرة تقريبا، لملايين اليمنيين الذين لا يزلون يعانون من عواقب النزاع. ومن الأمور المشجعة أن ما تحقق في ستوكهولم يوضح ما يمكن تحقيقه عندما يتوفر التزام سياسي حقيقي.

إن تلك المشاورات تعد نتيجة جهود متضافرة ومطولة من جانب العديد من الجهات الفاعلة. ونعرب عن تقديرنا للأطراف اليمنية التي انخرطت بجدية وإيجابية في المحادثات. ونشعر بخالص الامتنان للجهود الدبلوماسية الدؤوبة التي بذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص، مارتن غريفيث، ونشكر السويد لاستضافتها الاجتماع، وبلدان المنطقة وغيرها ممن قدموا إسهامات. ونشيد بجميع إسهاماتهم. فهي، في النهاية، تعد بداية.

من الواضح أن المرحلة التالية – وهي تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ستوكهولم – تكتسي أهمية بالغة. وستتطلب من الأطراف مواصلة العمل معا، وبنفس القدر من الأهمية، الامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يقوض إحراز تقدم. إنه وضع يتيح الفرصة للمجتمع الدولي لإظهار دعمه للأطراف من أجل الوفاء باتفاقاتها والإصرار على أن تقوم بذلك تحديدا. يجب أن يتكلم المجلس بصوت واحد. ويجب أن تحافظ الأطراف على المشاركة بصورة بناءة مع المبعوث الخاص.

ومن المؤكد أن تنشيط العملية السياسية يعد تطورا إيجابيا للغاية وموضع ترحيب إلى حد كبير، إلا أن الأزمة الإنسانية لا تزال قائمة، وهو ما يثير قلق عميق. فهناك ملايين على شفا المجاعة. واقتصاد اليمن ينهار. ويتطلب إعادة شاملة لبناء مؤسسات ومرافق الدولة الرئيسية، فضلا عن اتخاذ تدابير عاجلة ومستمرة لتحقيق الاستقرار. وقد أصبح توسيع نطاق الدعم المالي للاستجابة الإنسانية في الوقت الراهن ضرورة تامة، على نحو ما أكد السيد لوكوك بعد الزيارة التي قام بها قبل أسبوعين. ويتمثل السبيل الوحيد لتفادي وقوع كارثة إنسانية ذات أبعاد لا يمكن تصورها في بذل جهود دولية عاجلة ومتضافرة. فلم يعد هناك بدائل. من الضروري أن ندعم الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني بشكل تام وكامل. ويجب رؤية تاثير مقياس التقدم المحرز في العمل على أرض الواقع. ومن الضروري أن تصل الإمدادات المنقذة للأرواح إلى الملايين من الناس ممن هم في أمس الحاجة وأن يتم توفير ممر آمن لتوزيعها. سيكون هذا هو المقياس الحقيقي للنجاح في اليمن.

لقد كانت ستوكهولم خطوة هامة للغاية نحو الأمام، إلا أنه علينا أن نحافظ على الزخم الذي تحقق ونضمن مشاركة الأطراف في الجولة المقبلة من المشاورات من أجل استدامة العملية السياسية ومعالجة الأزمة الإنسانية على حد سواء. وعلى نحو ما أكد رئيس وزراء بلدي مؤخرا في رسالة موجهة إلى الأطراف اليمنية، فإن لغة الحوار فقط هي التي يمكن أن تنهي المعاناة التي لا توصف التي يعيشها شعب اليمن. هذا هو ما ينتظره شعب اليمن ويستحقه، ويجب أن يحصل عليه. لقد كان هناك عدد من اتفاقات وقف إطلاق النار في الماضي. ويجب علينا الآن أن نلقي بكامل ثقل المجتمع الدولي وراء إقناع الأطراف المتحاربة بوقف تصعيد القتال.

وفي الختام، إن الجهود الدبلوماسية المستمرة للمبعوث الخاص مارتن غريفيث تحظى بدعمنا الكامل، شأنها في ذلك شأن الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني، في سياق عملهم الرامي إلى تقديم المعونة لجميع اليمنيين الذين هم في

أمس الحاجة إليها. وندعو المجلس إلى إبداء دعمه الكامل للعملية السياسية والعمل الإنساني للأمم المتحدة لإظهار وحدة هدفه من أجل وضع حد لمعاناة شعب اليمن.

السيد إيلي إيلا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أرحب بحضور السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وأشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة والواضحة والزاخرة بالمعلومات التي أدلوا بها توا بشأن آخر التطورات، والآمال في تحقيق السلام في النزاع اليمني.

وتود جمهورية غينيا الاستوائية أن تعرب عن ارتياحها للنجاح الأولي في الاجتماع الذي عقد في مدينة ريمبو السويدية بين ٦ و ١٣ من هذا الشهر، وتعرب عن شكرها لحكومة السويد، من خلال ممثليها، على استضافتها لهذا الاجتماع الهام. كما نود أن نشكر وفد اليمن على حضور ذلك الاجتماع، فضلا عن الأمم المتحدة والجهات المعنية الدولية الأخرى التي جعلت من الممكن، بشكل مباشر أو غير مباشر، عقد هذا الاجتماع الهام.

وبعد مرور ثلاثة أشهر على اجتماع جنيف، الذي لم يمكنه أن يجمع كل الأطراف المعنية بالنزاع، وقبل بضعة أسابيع من نهاية العام تلقينا أخيرا معلومات تمنح الأمل للضحايا في اليمن والمجتمع الدولي فيما يتعلق بمستقبل البلد. ونعتقد أن هذه خطوة هامة في إتاحة إحراز تقدم حقيقي نحو المحادثات المقبلة لوضع حد للنزاع.

ومع ذلك، فإن خبرتنا بالسياسة الدولية وبهذا المجلس نفسه تستدعي الحذر واليقظة. ومن الحيوي الآن أن تجتمع معا كل الأطراف المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في النزاع للعمل من أجل تنفيذ الحد الأدنى من الشروط المتفق عليها لهذه المرحلة الأولى من محادثات السلام، بما في ذلك وقف إطلاق النار في جميع أنحاء محافظة الحديدة الغربية، واتفاق لتبادل السجناء وانسحاب القوات من مدينة الميناء المذكور المتنازع عليه، ضمن تدابير أخرى. ومنذ بداية اجتماعاتنا بشأن هذه المسألة دعونا جميعا إلى وقف الأعمال العدائية في الحديدة والمنطقة المحيطة بها، بالنظر إلى أهمية الميناء الاستراتيجية للعمليات الإنسانية. وحيث أن ذلك يتم الآن بتوافق آراء جميع الأطراف الوطنية، نأمل أن يتم احترام ذلك بدقة من جانب جميع الأطراف المشاركة في النزاع اليمني.

ويحدونا الأمل في أن دورة المشاورات التي اختتمت أمس في السويد ستكون بداية لا رجعة فيها لحل الاختلافات التي تفرق بين الأطراف في اليمن اليوم، من أجل إنقاذ الشعب اليمني من نزاع حرمه من كرامته الإنسانية وسبل معيشته، مثل المياه والغذاء والكهرباء والهياكل الأساسية والخدمات الأخرى، بالإضافة إلى الاقتصاد المدمر فعلا والذي هبط بالبلد إلى الهاوية وجعلها في حالة عدم استقرار. وفي هذا الصدد، من المهم أن تراعي هذه العملية الجديدة، وأي إجراءات يمكن للمجلس أن يأخذها المقترحات الخمسة التي قدمها السيد مارك لوكوك بغرض التخفيف من حدة الحالة الإنسانية اليائسة.

وأخيرا، تود جمهورية غينيا الاستوائية أن تعرب عن كامل تأييدها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في اليمن، ولا سيما وساطة المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، السيد مارتن غريفيث، بالنظر إلى أن مبادرة إطلاق عملية الحوار أمر بالغ الأهمية في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إحلال السلام ”للنزاع المنسي في اليمن“، وتعبيرا عن ملاحظاته السابقة بصيغة أخرى، على أمل أن تشهد الدورة المقبلة من المشاورات، المقرر عقدها في نهاية كانون الثاني/يناير، التقدم التدريجي المحرز صوب بلوغ الضوء في نهاية النفق. ونشجع أطراف النزاع على احترام هذه العملية الجديدة.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام، مارتن غريفيث،

ووكيل الأمين العام، مارك لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين. إن جهودهما الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار في اليمن وتحسين الحالة الإنسانية في البلد موضع تقدير كبير.

وترحب الصين بالتقدم الهام المحرز في المحادثات بين اليمنيين في السويد. لقد تغلبت الأمم المتحدة والمبعوث الخاص غريفيث على جميع أنواع الصعوبات، وعملا مع الأطراف اليمنية بقدر كبير من المثابرة. وذهب الأمين العام غوتيريش إلى السويد شخصيا لتقديم دعمه للمشاورات والضغط من أجل تحقيق تقدم في المسألة اليمنية الأمر الذي تشيد به الصين. واستضافت مملكة السويد المشاورات وحضر أعضاء مجموعة الـ ١٩ تلك المناسبة، وقدموا مساهمات هامة لنجاح المشاورات عامة. واتخذت الأطراف اليمنية قرارات هامة لصالح مستقبل بلدهم ورفاه الشعب اليمني، وبالتالي إنهاء الطريق المسدود، الأمر الذي نرحب به.

ويسرنا أن نلاحظ النتائج الهامة للمشاورات في السويد، أي اتفاق وقف إطلاق النار في الحديدة، والتفاهم المتبادل بشأن تعز، والآلية التنفيذية لتفعيل اتفاق لتبادل السجناء. والأهم من ذلك هو أن الأطراف اليمنية وافقت على استضافة الجولة المقبلة من المشاورات، المقرر عقدها في نهاية كانون الثاني/يناير، لمناقشة الوثيقة الإطارية لتيسير مواصلة المفاوضات السياسية في اليمن. ولذا فإن المشاورات السويدية تشكل بداية طيبة وتتمثل أهميتها في ثلاثة محاور.

أولا، أن وقف إطلاق النار في محافظة الحديدة قد تحقق قبل الموعد المحدد، الأمر الذي سيساعد على منع مزيد من التدهور في الاقتصاد اليمني أو الحالة الإنسانية. ثانيا، إن هذا الحدث يمكن أن يصبح نقطة تحول رئيسية في الحالة في اليمن، وكذلك نقطة انطلاق للعملية السياسية الجديدة التي تساعد الأطراف في اليمن على بناء الثقة المتبادلة. ثالثا، أنه يجلب الأمل لشعب اليمن والمجتمع الدولي ككل. إنه حدث ملهم ويعزز الروح المعنوية.

ومع كل ذلك، فإن التحديات التي تواجه الجهود السياسية الرامية إلى تسوية مسألة اليمن هي أيضا ثلاثة أمثال، وهذا أقل ما يمكن أن يقال.

أولا، إن مشاكل الأمن القومي والمشاكل الاقتصادية ما برحت تتزايد لسنوات عديدة. وتلك المشاكل مزمنة وعميقة الجذور وتتحدى أي معالجة سهلة، في حين أن السياق الأوسع نطاقا لا يزال هشا. ثانيا، لم يتحقق بعد وقف إطلاق النار في جميع أنحاء اليمن. ولا يمكننا أن نقلل من خطر استمرار تصعيد الاحتكاك العسكري أو النزاع. ثالثا، لا تزال هناك اختلافات كبيرة بين الأطراف اليمنية كما أن أسس الثقة لا تزال متقلبة. ومن الأهمية بمكان تجنب سوء التفاهم والحوادث.

وفيما يتعلق بالوضع الحالي، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينهض للعمل على ثلاث جبهات.

أولا، يجب أن نضمن تنفيذ مشاورات السويد بحسن نية. وينبغي بذل الجهود للضغط على الأطراف اليمنية لتنفيذ وقف فوري لإطلاق النار في محافظة الحديدة ضمن الإطار الزمني المتفق عليه، واستكمال إعادة نشر القوات المعنية على النحو المقرر، وتنفيذ اتفاق لتبادل السجناء والبحث عن حلول لمسألة تعز. إن الأمم المتحدة في ممارستها الكاملة لمهمة الإشراف على ميناء الحديدة والاستفادة من الظروف الخارجية المواتية، بما في ذلك اتفاق وقف إطلاق النار، وإعادة نشر القوات، ينبغي أن تعمل من أجل كفالة سلامة وصول الإمدادات التجارية والإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى اليمن، وتقديمها في أقرب وقت ممكن إلى السكان اليمنيين، بما يحد فعلا من خطر المجاعة، وأن توفر العلاج الذي تشتد حاجة الجرحى والمرضى إليه.

ثانيا، يجب أن نبني على مشاورات السويد، وأن نيسر الحوار المستدام والفعال في عملية المفاوضات. وينبغي للأطراف اليمنية مواصلة مشاوراتهما بشأن فتح مطار صنعاء أمام الرحلات الجوية التجارية ودفع مرتبات موظفي القطاع العام اليمنيين. وينبغي للأطراف أن تتفق على اتفاق عملي في أقرب وقت ممكن وأن تبني مزيدا من الثقة المتبادلة. ونتطلع إلى الأطراف في اليمن من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة إطارية للمفاوضات السياسية في نهاية كانون الثاني/يناير لتنفيذ وقف إطلاق النار في جميع أنحاء اليمن ووضع حزمة شاملة، بما في ذلك الترتيبات السياسية والأمنية.

ثالثا، يجب على الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور رائد في مجال الوساطة والمساعي الحميدة. وينبغي للمجلس أن يواصل تقديم الدعم السياسي إلى محادثات السلام بين اليمنيين، ونحث البلدان الإقليمية على مواصلة تقديم المساعدة البناءة من أجل تحقيق هذه الغاية. وينبغي للمجتمع الدولي زيادة المساعدات الإنسانية، وتقديم الدعم المحدد الأهداف، بما في ذلك الغذاء والرعاية الطبية والمساعدة المالية. وينبغي أن يحصل اليمن على الدعم لتحسين الحالة الاقتصادية، وتحقيق استقرار الأسعار، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق في الوقت المناسب لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان اليمنيين.

وليس هناك بديل عن المسار السياسي سعيا من أجل التوصل إلى تسوية المسألة اليمنية. فلا يوجد حل عسكري يحقق السلام الدائم. وينبغي للمجتمع الدولي الحفاظ على سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية، وأن يدعم جهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل شامل للجميع من خلال الحوار والتفاوض، استنادا إلى القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي، وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني في اليمن.

الصين ملتزمة على نحو ثابت بالمضي قدما في عملية التسوية السياسية في اليمن. فقد كان السفير الصيني في اليمن حاضرا طوال عملية المشاورات التي عقدت في السويد. وستواصل الصين، جنبا إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، دعم الأمم المتحدة في المضي قدما بعملية التسوية السياسية التي يقودها اليمنيون ويتولوا زمامها، بغية التوصل إلى حل مبكر يفضي إلى تسوية شاملة ودائمة وفعالة للمسألة اليمنية.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يشعر وفد بلدي بالامتنان للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث، على الإحاطة الإعلامية التي أدلى بها. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمنا التام له وعن امتناننا لجهوده الدؤوبة الجارية للتوصل إلى حل تفاوضي للنزاع في اليمن. ونحن ممتنون أيضا على الإحاطة الإعلامية التي أدلى بها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك.

ويرحب وفد بلدي ويشيد بالمشاركة النشطة والبناءة لأطراف النزاع اليمني في المؤتمر الذي تقوده الأمم المتحدة وتستضيفه حكومة السويد. وتمثل الوثيقة الختامية للمؤتمر بصيصَ أملٍ يجب أن يستمر ازدياد بريقه إلى أن نتمكن من التوصل إلَى حل سلمي عن طريق التفاوض للحالة الحرجة السائدة في اليمن.

ونغتنم هذه الفرصة لنعرب لحكومة السويد وشعبها عن خالص امتناننا وتقديرنا لإسهامهما في كفالة عقد هذا الحدث الهام. كما نعرب عن خالص امتناننا للمبعوث الخاص على جميع المشاورات والمفاوضات التي أجريت والتدابير التي اتُخذت لكفالة توفير المنتدى الضروري للحوار البناء، كما شهدنا خلال المؤتمر.

كما نثني على الدور الذي قامت به مختلف الدول الأعضاء، بما فيها عمان، والكويت، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة والأعضاء الدائمون في المجلس. ونود

أن نبرز أيضا قيادة الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، في هذا المشروع الهام.

ولا شك أن أحد أهم إنجازات المؤتمر كان هو توقيع الاتفاق بشأن وقف إطلاق النار في الميناء ومدينة الحديدة وسحب جميع الجماعات المسلحة من موانئ الصليف ورأس عيسى. وسيُسند تنفيذ الاتفاق والإشراف عليه إلى لجنة تتألف من الأمم المتحدة والأطراف في النزاع. ونود أيضا أن نشدد على الالتزام الذي تعهدت به الأطراف بمنح دور نشط للأمم المتحدة في دعم مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية في إدارة موانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف. وينص الاتفاق على التحويل المباشر للإيرادات المتأتية من تلك الموانئ إلى البنك المركزي اليمني لصالح السكان بصفة عامة.

كما نحيط علما بالتقدم المحرز نحو استمرار المحادثات بين الأطراف من أجل الاتفاق على إعادة فتح مطار صنعاء في المستقبل، ونود أن نسلط الضوء على التدابير المتخذة للشروع في حوار بشأن الحالة في تعز، وبشأن تنفيذ اتفاق لتبادل السجناء كتدبير من تدابير بناء الثقة.

ومن المهم أن يوضع في الاعتبار أنه بعد أربع سنوات من الاشتباكات والعنف، فإن السكان المدنيين هم الأكثر تضررا من ويلات الحرب، كما وصف ذلك ببلاغة السيد لوكوك. كما يجب علينا أن نتذكر أن أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص قد قتلوا، وأكثر من مليوني شخص أصبحوا مشردين داخليا. ويؤثر انعدام الأمن الغذائي على نحو ثلثي السكان، ٨ ملايين منهم على حافة المجاعة. وتمثل هذه الحالة الخطيرة تهديدا يجب احتواؤه والتخفيف من حدته من خلال التدابير الفعالة، الأمر الذي لن يكون ممكنا إلا إذا كانت جميع الأطراف ملتزمة بتيسير الوصول الآمن وبدون عوائق للمساعدة الإنسانية والأغذية والسلع الاستهلاكية الأساسية، وهو أمر يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لبقاء السكان بوجه عام، ولا سيما بالنسبة لأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، ويحتاجون إلى المساعدة العاجلة.

وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف إلى أن تحافظ على روح الالتزام والحوار التي سادت في المؤتمر، وتنفذالاتفاقات التي تم التوصل إليها وتتقيد بها على نحو كامل، فضلا عن مواصلة العمل دون قيد أو شرط مع المبعوث الخاص من أجل مواصلة الحوار في كانون الثاني/يناير من العام القادم، ولكي يتم التوصل إلى اتفاق في نهاية المطاف يعود بالفائدة على الشعب اليمني ويعزز رفاهه.

كما نناشد أعضاء المجلس الحفاظ على الوحدة اللازمة لدعم الجهود السالفة الذكر بفعالية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا ممتنون للمبعوث الخاص للأمين العام، السيد مارتن غريفيث، على إحاطته الإعلامية المفصلة بشأن جولة المشاورات التي جرت مؤخرا بين اليمنيين في السويد، وكذلك لوكيل الأمين العام، مارك لوكوك، على اللمحة العامة التي قدمها بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية اليمنية.

ونشكر حكومة السوي على ما قدمته من مساعدة في التحضيرلهذه المفاوضات الهامة للغاية وإجرائها، ونرحب بالممثل الدائم الجديد لليمنلدى الأمم المتحدة.

وشأننا شأن العديد من أعضاء مجلس الأمن، نود أن نعتقد أننا، في ضوء الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ستوكهولم، بصدد بدء مرحلة جديدة في النزاع في اليمن. ونأمل أن نتمكن، من خلال بذل المزيد من الجهود المتضافرة، من إرساء وقف لإطلاق النار في جميع أرجاء البلد وتقديم المساعدة إلى الملايين من المدنيين اليمنيين الذين هم في أمس إلى أي شكل من أشكال المعونة، والذين يعانون من المجاعة ولا يمكنهم الحصول على العلاج الطبي والأدوية الضرورية.

وترسم الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد لوكوك صورة واضحة عن حجم الأزمة الإنسانية التي يعاني منها اليمن، وهي الآن أسوأ أزمة إنسانية في العالم. ومرحلة اتخاذ قرار لا رجعة فيه التي بلغناها بفضل العملية التي بدأت في السويد يجب أن نتجاوزها الآن. وسيرتهن ذلك بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال الجولة الأولى من المشاورات بين اليمنيين. ومن واجبنا جميعا تقديم دعمنا الجماعي إلى المبعوث الخاص.

ونعتقد أن الأولوية القصوى هي تيسير تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وانسحاب القوات من مدينة وميناء الحديدة. إن النجاح في هذه المنطقة هام ليس فقط لإحراز التقدم في عملية التهدئة في جميع أنحاء البلد، ولكن أيضا لضمان استمرار إيصال المساعدة الإنسانية والبضائع التجارية إلى المناطق الشمالية من اليمن حيث تقطن غالبية سكان البلد.

ويجب علينا أيضا أن نقدم أكبر قدر ممكن من المساعدة في إنشاء لجنة تنسيق ثنائية لرصد فض اشتباك القوات في الحديدة. ونعتبر أن لهذا العنصر من عناصر الاتفاق أهمية حاسمة لمواصلة جهود الوساطة التي يبذلها السيد غريفيث، بما في ذلك في سياق إجراء جولة جديدة من المحادثات، في مطلع العام المقبل.

ونرحب بأوجه التفاهم المتبادل الهامة الأخرى التي ستساعد الأطراف في النزاع على الارتقاء إلى مستوى جديدمن الحوار والثقة، التي تم التوصل إليها بتنسيق فعال مع السيد غريفيث. وينطبق ذلك على الاتفاق المتعلق بتبادل الآلاف من أسرى الحرب، الذي سيتم تنفيذه قبل نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية، وعلى طرائق استئناف صادرات النفط والغاز.

ونود أن ننوه بالروح المهنية العالية للمبعوث الخاص وكذلك المساهمة الشخصية التي قدمها الأمين العام في الاختتام الناجح لمحادثات ستوكهولم. كما ساهم الاتحاد الروسي في تيسير إحراز التقدم في عملية المفاوضات بين اليمنيين، بصفته الوطنية، وبوصفه عضوا دائما في مجلس الأمن وعضوا في جماعة الـ ١٩. ونرى أن الدعم الذي قدمه ممثلو المجتمع الدولي إلى جهود مارتن غريفيث في السويد كان دعما مثاليا تقريبا. ونرى أن من المهم للغاية أن الجهود المتضافرة التي تبذلها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن قد ساعدت المبعوث الخاص في لحظة حرجة جدا، ونعتقد أنه ينبغي أن تصبح صيغة المساعدة الفعالة هذه حقيقةً دائمةً.

ومع ذلك، لا تزال هناك مسائل تكتسي القدر نفسه من الأهمية بدون حل، وتحديدا تلك المتعلقة بالمطار في صنعاء والمسائل الاقتصادية التي يتعين على اليمنيين التوصل إلى اتفاق عليها خلال جولات المفاوضات اللاحقة. وستتطلب آفاق حلها الحفاظ على الإرادة السياسية لدى الأطراف المتحاربة على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. إن هدفنا المشترك هو الإبقاء على العملية السياسية حية بحيث يحدد مسار الحوار السياسي التطورات على أرض الواقع وليس العكس. وهذا هو السبيل الوحيد لإحراز تقدم نحو إنهاء هذه الحرب الوحشية، التي وجهت ضربة مدمرة للاقتصاد والسكان اليمنيين. ويمكننا أن نساعد على معالجة هذه الحالة من خلال العمل بصورة متضافرة. نحن ندعو إلى مواصلة هذه الجهود المتضافرة دعما للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في اليمن. لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري للنزاع في ذلك البلد. ويجب أن تكون الأولوية الوحيدة هي التركيز على مصالح الشعب اليمني.

وروسيا على استعداد للتعاون على تسوية النزاع في اليمن، فضلا عن زيادة تعزيز السلام والاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ونعتبر السياسة الروسية للأمن والتعاون في منطقة الخليج الفارسي – وفي نهاية المطاف، بالشرق الأوسط أجمع – سياسة تتسم بحسن توقيتها وأهميتها. وسنواصل جهودنا الرامية إلى تنفيذها بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية. ونؤمن إيمانا

راسخا بأن هذه السياسة ستمكننا من استبدال مناخ التهديد والمواجهات في المنطقة بمناخ للحوار والتعاون.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كوت ديفوار.

أود أن أبدأ بالترحيب بحضور الممثل الدائم الجديد لليمن متمنيا له كل النجاح في مهامه. وأود أيضا أن أشكر بلدان منطقة الخليج، لا سيما الكويت وعمان والمملكة العربية السعودية، على إحيائها للأمل في الاجتماع الذي عُقد في ستوكهولم. وأشكر أيضا السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما الإعلاميتين، اللتين شددتا على ضرورة بقاء مجلس الأمن متحدا وأن يشارك في البحث عن حلول دائمة للأزمة الاجتماعية والسياسية والإنسانية الخطيرة التي يواجهها اليمن طيلة الأعوام الأربعة الماضية.

ويرحب وفد بلدي بهذه الإحاطة الإعلامية في أعقاب المشاورات التي تعقد منذ ٦ كانون الأول/ديسمبر في ستوكهولم بين ممثلي الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين. وهذا دليل على ما يمكن أن يحققه الإنسان عندما تتوافر الإرادة وحسن النية. فلنتذكر أن الغرض من هذه المشاورات هو وضع إطار ملائم لتبادل الآراء على نحو بناء بشأن المسائل الشائكة بين الأطراف، فضلا عن بناء الثقة من أجل تيسير التوصل إلى تسوية للأزمة السياسية والإنسانية في اليمن.

ويشكر بلدي السلطات السويدية على استضافة تلك المشاورات الهامة لإعطاء السلام فرصة في اليمن. وقد لاحظنا بارتياح الالتزام الشخصي للأمين العام أنطونيو غوتيريش، الأمر الذي أدى إلى نجاح المفاوضات في ستوكهولم. ويرحب وفد بلدي بالاتفاق الذي أفضت إليه المشاورات، في سياق التوترات المتزايدة، الذي يركز من بين أمور أخرى، على الوقف الفوري لإطلاق النار في مدينة ميناء الحديدة، وهي مدينة استراتيجية تعبرها أكثر من ٧٥ في المائة من شحنات المعونة الإنسانية، وإعادة نشر القوات خارج المدينة في غضون مدة أقصاها ٢١ يوما ابتداء من بدء نفاذ وقف إطلاق النار، وإنشاء لجنة مشتركة تشرف عليها الأمم المتحدة، للسهر على عملية إزالة الألغام ووقف الأعمال القتالية في مدينة تعز المحاصرة، التي ينبغي تيسير الوصول إليها مرة أخرى بفضل فتح ممرات إنسانية.

ويرحب وفدي بالهدوء النسبي الذي لوحظ خلال الأيام القليلة الماضية في مسرح النزاع اليمني، فضلا عن التوقيع على الاتفاق الذي تم التوصل إليه قبل بدء المحادثات. ويشمل ذلك الاتفاق تبادل أكثر من ١٥ ٠٠٠ من الأسرى بفضل وساطة المبعوث الخاص غريفيث. إن المشاورات فيما بين اليمنيين التي اختتمت للتو في ستوكهولم يحيي الأمل في السلام، كما يمكن أن تمهد السبيل لإنهاء ما يقاسيه الشعب اليمني من معاناة منذ اندلاع الأعمال العدائية – التي زجت هذا البلد في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية، وفقا للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ترحب كوت ديفوار بالبادرة القوية والمشجعة المتمثلة في المصافحة الرمزية بين وزير الخارجية اليمني وممثل المتمردين الحوثيين، بحضور الأمين العام.

وعلى الرغم مما أذكته المحادثات من أمل في إنهاء الأزمة في اليمن، ما زالت هناك العديد من نقاط الخلاف. وأقصد بذلك إعادة فتح مطار صنعاء أمام حركة الملاحة المدنية ومراقبتها، وفي نهاية المطاف، وضع الترتيبات السياسية بين أطراف النزاع للتوصل إلى تسوية نهائية لهذه الأزمة. ولا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء تطور تلك المسائل المزعجة، ويناشد الأطراف المتحاربة أن تبقى على استعداد لمواصلة المناقشات، بدون شروط مسبقة، وفقا للالتزامات التي تم التعهد بها في نهاية مشاورات ستوكهولم، بهدف إجراء المفاوضات المقبلة المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير.

ويحيي بلدي ويشجع أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة على ما بذلته من جهود لاستعادة السلام في اليمن. كما نهنئ الأمين العام ومبعوثه الخاص على مشاركتهما في عملية السلام في المنطقة. ويأمل وفد بلدي أن تؤدي جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي إلى حلول دائمة من أجل رفاه الشعب اليمني، وبغية استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة العربية.

وأخيرا، فإن كوت ديفوار تدعو إلى التوصل إلى تسوية سلمية ونهائية للأزمة، مع احترام سيادة اليمن وسلامته الإقليمية، خدمةً لمصلحة شعبه. كما نحث جميع أصحاب المصلحة على تعزيز الإطار التفاوضي لجعله أكثر شمولا، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن) في البداية، اسمحوا لي، سعادة السفير، أن أهنئكم على رئاسة أعمال المجلس لهذا الشهر، متمنيا لكم ولوفد كوت ديفوار الصديق كل التوفيق والسداد. وأشكركم لإتاحة الفرصة لنا للحديث أمام مجلسكم الموقر.

وأشكر السيد مارتن غريفيث، والسيد مارك لوكوك، على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين وعلى جهودهما المبذولة. وأتقدم، نيابة عن الحكومة والشعب اليمني، بالشكر والتقدير للسويد حكومة وشعبا على استضافتها لجولة المشاورات اليمنية التي انعقدت خلال الفترة من ٦ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر. كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأمين العام أنطونيو غوتيريش، على التزامه الشخصي واهتمامه بدعم جهود السلام في اليمن وحضوره لاختتام المشاورات في السويد.

أتينا إلى هذه الجلسة اليوم ويحدونا أمل وتفاؤل كبير بما تم الاتفاق عليه في المشاورات التي انتهت بالأمس في السويد وركزت على إجراءات بناء الثقة. ورغم أن آمالنا كانت أكبر لننهي كل ما يتعلق بمعاناة اليمنيين، فإننا، ومع هذا الأمل، نظل نحمل الكثير من الحذر نتيجة تجاربنا السابقة وعدم التزام المليشيات الحوثية بالاتفاقات التي وقعت معها والتي انقلبت عليها في كل مرة.

وقد وقعنا أكثر من ٧٥ اتفاقاً منذ بدء عدوان هذه الجماعة التي تغذيها إيران منذ أربع سنوات ولم يقم الطرف الآخر بتنفيذها. ونتطلع إلى أن تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية في تنفيذ تلك الاتفاقات. ولذلك فإن ما تم الاتفاق عليه سيظل حبراً على ورق إلى أن يتم التنفيذ على الأرض، بما يعكس صدق النوايا، الأمر الذي سيمهد الطريق نحو خطوات إيجابية أخرى تتعلق بباقي القضايا.

وفي هذا الإطار، نقدر عالياً الجهود التي بذلها المبعوث الخاص غريفيث وفريقه، وكذا الدول الراعية للعملية السياسية في اليمن، وعلى رأسها الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وسلطنة عمان، من أجل تيسير عقد وإنجاح هذه الجولة من المشاورات والتوصل إلى اتفاق ينهي معاناة الأسرى والمعتقلين والمخفيين قسرياً والمختطفين والمحتجزين تعسفياً والمفقودين، ويعيد البسمة إلى شفاه أمهاتهم وأبنائهم وذويهم، بالإضافة إلى اتفاق الانسحاب من ميناء ومدينة الحديدة وإعلان التفاهمات حول مدينة تعز.

لقد قدمت الحكومة اليمنية الكثير من التنازلات من أجل إنهاء هذه المعاناة وإغلاق هذا الملف الذي يظل يؤرق كل ذي ضمير حي. وقلنا مرارا وتكرارا إننا مستعدون وحريصون على الذهاب إلى نهاية الكون من أجل السلام في اليمن، لأننا الأحرص على شعبنا وإنهاء معاناته. وسنظل نسعى إلى اغتنام كل الفرص الجادة من أجل السلام الحقيقي العادل والشامل والمستدام المبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وتؤكد الحكومة اليمنية مجددا حرصها الدائم وما تبذله من جهود صادقة للتوصل إلى حلول سلمية تُنهي الانقلاب وتُعيد مؤسسات الدولة الشرعية وتستأنف العملية السياسية من المسار الذي توقفت عنده قبل الانقلاب. لقد أكد فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية، استعداد الحكومة اليمنية للذهاب إلى أي مشاورات سلام مستقبلية، وفي أي مكان، إلا أن هذا الاستعداد مرهون بالتنفيذ الجدي من قبل الميليشيات الحوثية لما تمّ الاتفاق عليه في السويد.

كما نتطلع إلى أن يتم الاتفاق على باقي مواضيع إجراءات بناء الثقة المتعلقة بفتح مطار صنعاء، وإنهاء حصار مدينة تعز، والاتفاق في الجانب الاقتصادي. إلا أن تعنّت الطرف الانقلابي المدعوم من إيران وإصراره على استمرار معاناة اليمنيين قد أفشل هذه الجهود.

لقد سمعنا في هذه القاعة يوم أمس أعضاء مجلس الأمن، والمجتمع الدولي، يعبرون عن القلق العميق من استمرار دعم إيران للميليشيات الحوثية، وتزويدها بالصواريخ والسلاح في خرق واضح للقرارات الدولية، وعلى رأسها القراران ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥)، واستمرارها في زعزعة استقرار المنطقة عبر وكلائها الحوثيين وحزب الله في لبنان وغيرها من دول المنطقة. ولن ينجح النظام الإيراني في سياسته هذه، ولن يقبل اليمنيون بهذا النموذج المزعزع للأمن والاستقرار. إن على إيران أن تكف أذاها ووقف تدخلها في الشؤون الداخلية لبلادي. وعلى المجتمع الدولي أن يمارس المزيد من الضغوط على النظام الإيراني ليلتفت إلى رفع المعاناة عن الشعب الإيراني ويسخر موارده لرفاه هذا الشعب، بدلاً من تسخيرها لدعم الجماعات الإرهابية ووكلائه في المنطقة.

اتخذت الحكومة اليمنية، لمواجهة مخاطر الانهيار الاقتصادي وتدهور سعر العملة المحلية، حزمة من القرارات والإجراءات بهدف: أولا، إعادة الاقتصاد اليمني من آليات وقنوات السوق السوداء إلى آليات وقنوات السوق المصرفي الرسمي. ثانياً، إدارة وتنظيم الطلب على العملة الأجنبية. وتتمثل أهم نتائج تطبيق حزمة القرارات والإجراءات المتخذة من قبل الحكومة اليمنية فيما يلي:

أولا، إيقاف الانهيار الاقتصادي وتحقيق استقرار نسبي للعملة الوطنية، وتعزيز قيمتها أمام العملات الأجنبية، حيث عاد سعر الدولار الأمريكي مقابل العملة المحلية من ٨٤٠ ريالا للدولار الواحد قبل هذه القرارات والإجراءات ليستقر مؤخرا عند متوسط ٤٥٠ ريالا للدولار الواحد.

ثانيا، إعادة جزء كبير من الدورة النقدية والتبادلات التجارية في البلاد من السوق السوداء إلى القطاع المصرفي الرسمي، والملتزم بتطبيق المعايير والمتطلبات الدولية الخاصة بالشفافية ومكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال، وذلك بعد أن حولتها الميليشيات الحوثية خلال الفترة الماضية لصالح السوق السوداء التي تعززها وتستخدمها لتمويل نشاطها إثر سيطرتها على البنك المركزي في صنعاء في عام ٢٠١٥.

ثالثا، توفير الخدمات المالية والمصرفية وتوفير العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الغذائية الأساسية لكل المحافظات اليمنية بأسعار مناسبة وأقل من أسعار السوق السوداء. وأدى ذلك إلى توفير هذه السلع في جميع المحافظات وتخفيض أسعارها بشكل واضح من قبل جميع التجار، وذلك في إطار جهود الحكومة الشرعية لتعزيز الأمن الغذائي وإعادته إلى الوضع الطبيعي في مختلف المحافظات.

رابعا، الحد من استخدام تجارة المشتقات النفطية كوسيلة لتمويل الجماعات المسلحة أو غسيل الأموال، وتفعيل آليات الضبط والرقابة عليها وتنظيمها بما يخدم جهود تحقيق السلام وتفعيل مؤسسات الدولة وتعزيز الاقتصاد الوطني.

خامسا، استعادة وانتظام صرف مرتبات المتقاعدين في عموم محافظات الجمهورية من قبل الحكومة الشرعية بالرغم من مصادرة الميليشيات الانقلابية واستخدامها أرصدة مؤسسات وهيئات التقاعد المختلفة للبنك المركزي في صنعاء.

سادسا، بناء منظومة متكاملة من الإجراءات والخطط التنفيذية الخاصة بتعزيز موارد الدولة وترشيد نفقاتها بهدف انتظام واستدامة صرف مرتبات الموظفين في الجهاز المدني للدولة في عموم الجمهورية.

سابعا، التنسيق المكثف مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية في تنفيذ برامج إعادة إعمار وتنمية اليمن. وبدأ بالفعل تقديم الدعم وتنفيذ المشاريع من خلال البرنامج السعودي لإعمار وتنمية اليمن في بعض المحافظات، وعلى رأسها تقديم المشتقات النفطية اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية بتكلفة شهرية تقدر بـ ٦٠ مليون دولار. الأمر الذي سيعزز من قدرات الحكومة على تحمل مسؤولياتها وخاصة صرف المرتبات وتحسين الوضع الإنساني.

ولكي تستطيع الحكومة ممارسة مهامها وتحمل مسؤولياتها الاقتصادية والإنسانية في كل اليمن، فإنها تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي في مختلف المجالات وإلزام الميليشيات الانقلابية بإيقاف أنشطتها وإلغاء إجراءاتها التي تؤدي إلى مزيد من التدهور الاقتصادي والإنساني في اليمن. وذلك من خلال ما يلي:

أولا، ترك مؤسسات الدولة المعنية بممارسة مهامها الوطنية المستقلة وتحمل مسؤولياتها في إنقاذ الوضع الاقتصادي والإنساني، وعلى رأسها البنك المركزي اليمني ووزارة المالية وجميع المؤسسات والهيئات التابعة لهما.

ثانيا، إيقاف ممارستها لإرهاب التجار والبنوك والصرافين وتركهم يستفيدون من الخدمات والفرص التي تقدمها الحكومة الشرعية من العاصمة المؤقتة عدن.

ثالثا، إيداع جميع إيرادات الدولة السيادية في البنك المركزي وتحت إشراف وزارة المالية في الحكومة اليمنية الشرعية، والتوقف عن فرض رسوم وجبايات غير قانونية على المواطنين.

رابعا، السماح بحرية التجارة ونقل البضائع والأموال بين المحافظات وفروع البنوك والتجار المختلفة.

خامسا، إعادة تصدير المشتقات النفطية ومرورها بسلام من المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات الانقلابية.

سادسا، عدم التدخل في تجارة المشتقات النفطية والتوقف عن تعزيز السوق السوداء لها في مناطق سيطرتها لبيع المشتقات بسعر يفوق السعر الطبيعي بـ ١٥٠ في المائة، مما يضاعف من تدهور الوضع الإنساني ومعاناة المواطنين ويسمح لها بالتسبب في انهيار سعر العملة عن قيمتها الطبيعية.

سابعا، حث جميع المنظمات الدولية الداعمة أو العاملة في اليمن على تنفيذ جميع معاملاتها المالية والحوالات المالية لنشاطها في اليمن من خلال البنك المركزي اليمني.

إن الحكومة اليمنية، واستشعاراً منها لمسؤوليتها الوطنية تجاه مواطنيها، قد أولت الملف الإنساني والإغاثي الأولوية ومحور الاهتمام خلال السنوات الأربع الماضية، وبادرت بإطلاق برنامج لا مركزية العمل الإغاثي والإنساني، والذي تمّ بموجبه تحديد المنافذ البرية والبحرية في اليمن لضمان انسياب المساعدات الإنسانية والإغاثية لأكثر الشرائح والمناطق المتضررة. وحرصت الحكومة على رفع معاناة شعبنا اليمني وإيصال المساعدات الإنسانية إلى كل مناطق اليمن. ونود هنا أن نثمن عاليا المساعدات السخية التي تقدمها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وباقي الدول الشقيقة والصديقة.

وترحب الحكومة اليمنية بمؤتمر إعلان التبرعات المقرر عقده في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ برعاية كريمة من السيد الأمين العام للأمم المتحدة وحكومتي السويد وسويسرا. وندعو الدول المانحة

الشقيقة والصديقة إلى دعم خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩، والتبرع لسد الفجوة المالية لمواجهة الوضع الإنساني والاقتصادي في اليمن.

وختاما، فإن ما تمخضت عنه مشاورات السويد من نتائج يمثل خطوة جادة في اتجاه إجراءات بناء الثقة ويبشر بتحقيق سلام يتطلع إليه شعبنا اليمني العظيم. وقد قدمت الحكومة اليمنية وما زالت تقدم كل التنازلات، مهما كانت صعوبتها، من أجل تحقيق السلام المستدام المبني على المرجعيات المتفق عليها، لأننا نؤمن بأن الحرب يصنعها الحمقى وبأن السلام يصنعه الشجعان.

إننا ندعو مجلس الأمن إلى العمل على تنفيذ القرارات الصادرة عنه بشأن الحالة في اليمن، ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، لإنهاء الصراع. ولسنا بحاجة إلى إصدار المزيد من القرارات.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.